تنمية

اذهب إلى البحثاذهب إلى التنقل

التنمية هي عنصر أساسي للاستقرار والتطور الإنساني والاجتماعي، وهي عملية تطور شامل أو جزئي مستمر وتتخذ أشكالاً مختلفة تهدف إلى الرقي بالوضع الإنساني إلى الرفاه والإستقرار والتطور بما يتوافق مع احتياجاته وإمكانياته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية، وتعتبر وسيلة الإنسان وغايته.

محتويات

- 1تعريف التنمية
- 2أشكال التنمية
- 3المراجع
- 4اقرأ أيضاً

تعريف التنمية[عدل]

تعددت الآراء حول تعريف التنمية ويمكن إيرادها فيما يلي:[1]

- عملية معقدة شاملة تضم جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والايدولوجية.
- الشكل المعقد من الإجراءات أو العمليات المتتالية والمستمرة التي يقوم بها الإنسان للتحكم بقدر ما في مضمون واتجاه وسرعة التغير والثقافي والحضاري في مجتمع من المجتمعات بهدف إشباع حاجاته.
- ظاهرة اجتماعية نشأت مع نشأة البشر المستقر فزاد الإنتاج وتطورت التجارة وظهرت الحضارات المختلفة على أرض المعمورة.
- نشاط مخطط يهدف إلى إحداث تغيرات في الفرد والجماعة والتنظيم من حيث المعلومات والخبرات ومن ناحية الأداء وطرق العمل، ومن ناحية الاتجاهات والسلوك مما يجعل الفرد والجماعة صالحين لشغل وظائفهم بكفاءة وإنتاجية عالية.

ومن خلال ما سبق فإن هذه التعاريف تشترك في عدة نقاط أهمها:

1. تعتبر التنمية عملية شاملة ومستمرة.
2. التنمية هي عملية تغيير ونقل للمجتمع نحو الأحسن مع الانتفاع من التغيير.
3. تهدف التنمية إلى تنمية الموارد والإمكانيات الداخلية للمجتمع.

وقد أصطلحت هيئة الأمم المتحدة عام 1956 على تعريف التنمية بأنها "العمليات التى بمقتضاها توجه الجهود لكل من الأهالي والحكومة بتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمم والإسهام في تقدمها بأفضل ما يمكن".

أشكال التنمية[عدل]

التنمية البشرية والتنمية المستدامة مكونة التنمية الشاملة، و**التنمية البشرية** هي التنمية التي تختص رفع قدرات ومهارات البشر بكل المجالات و**التنمية المستدامة** هي المخرجات الناتجة عن التنمية البشرية، وهي كل ما ينتجه البشر او يطوروه في ميادين الطبيعة وهي تكون على إتجاهين إما تنمية شاملة ومتكاملة ومنسجمة أم تنمية في إحدى الميادين الرئيسية بمعزل عن الميادين والمجالات الأخرى، مثل: الميدان الاقتصادى أو السياسي أو الاجتماعي أو الميادين الفرعية كالتنمية الصناعية أو التنمية الزراعية او التنمية السياحية، ويمكن القول بأنها عملية تغيير إقتصادي واجتماعى على نحو إيجابي، أو عبارة عن تنفيد مخططات ذات أهداف متوسطة او بعيدة المدى يقوم بها الإنسان للانتقال بالمجتمع والظروف الإقتصادية والإنسانية والبيئية المحيطة به إلى وضع أفضل، بإعتماد الحكم الرشيد بما يتوافق مع احتياجاته وإمكاناته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية دون الإضرار بالبيئة والتراث الإنساني وحقوق الإنسان وحقوق الحيوان والمكتسبات الحقوقية والسياسية والإنسانية وهو ما يصطلح عليه بالتنمية المستدامة. ويقصد بالتنمية المتكاملة أو المندمجة هى تلك العملية التي ينتج عنها زيادة فرص حياة بعض الناس في مجتمع ما دون نقصان فرص حياة البعض الأخر في نفس الوقت، ونفس المجتمع، وهى زيادة محسوسة في الإنتاج والخدمات، شاملة ومتكاملة ومرتبطة بحركة المجتمع تأثيراً وتأثراً، مستخدمة في ذلك الأساليب العلمية الحديثة في التكنولوجيا والتنظيم التسيير والإدارة .

تنمية اجتماعية

اذهب إلى التنقلاذهب إلى البحث

التنمية الاجتماعية حسب هوبهاويس هي تطور البشر في علاقاتهم المشتركة وهذا ما يسميه بالتوافق في العلاقات الاجتماعية، فتغير البناء الاجتماعي لا يعنى شيئا بالنسبة له ما لم يحدث تغيير في طبيعة العلاقات الاجتماعية، ولهذا ينظر إلى التنمية الاجتماعية على أنها تنمية علاقات الإنسان المتبادلة. ولقد وضع "هوبهاوس" أربعة معايير تستند إليها" التنمية العالية على حد قوله ويعنى بها التنمية المتواصلة الشاملة، ويذهب إلى أنه من أجل تقدم المجتمع يجب توافر هذه المعايير الأربعة وألا فستكون التنمية منقوصة غير كاملة، لو تخلف أحد هذه الشروط وهذه المعايير هي:

1. الحجم (السكان)
2. الكفاية
3. الحرية
4. المشاركة

تنمية اجتماعية

اذهب إلى التنقلاذهب إلى البحث

التنمية الاجتماعية حسب هوبهاويس هي تطور البشر في علاقاتهم المشتركة وهذا ما يسميه بالتوافق في العلاقات الاجتماعية، فتغير البناء الاجتماعي لا يعنى شيئا بالنسبة له ما لم يحدث تغيير في طبيعة العلاقات الاجتماعية، ولهذا ينظر إلى التنمية الاجتماعية على أنها تنمية علاقات الإنسان المتبادلة. ولقد وضع "هوبهاوس" أربعة معايير تستند إليها" التنمية العالية على حد قوله ويعنى بها التنمية المتواصلة الشاملة، ويذهب إلى أنه من أجل تقدم المجتمع يجب توافر هذه المعايير الأربعة وألا فستكون التنمية منقوصة غير كاملة، لو تخلف أحد هذه الشروط وهذه المعايير هي:

1. الحجم (السكان)

2. الكفاية

3. الحرية

4. المشاركة

تصال من أجل التنمية

اذهب إلى التنقلاذهب إلى البحث

المحتوى هنا ينقصه الاستشهاد بمصادر. يرجى إيراد مصادر موثوق بها. أي معلومات غير موثقة يمكن التشكيك بها وإزالتها. ((فبراير 2016

هو مصطلح واسع يُستخدم للإشارة إلى جميع الأنواع المختلفة للاتصالات التي يلزم حدوثها (C4D) الاتصال من أجل التنمية في المجتمعات إذا حدث تطور ديمقراطي مستدام.

ويشمل ذلك الوصول إلى المعلومات وتبادلها والحوار وابتكار المعرفة وفتح باب الوصول إلى المعرفة واتصال التطوير والاتصال الإستراتيجي والاتصال القائم على المشاركة والثقافة التعبيرية ووسائل الإعلام والبنية التحتية وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

ويشير الاتصال من أجل التنمية إلى أن عمليات الاتصال غالبًا ما تعكس علاقات القوة وتهدف إلى معالجتها من خلال تفعيل قدرات الناس على الفهم والتفاوض والمشاركة في صنع القرار الذي يؤثر على حياتهم.

وأدى هذا الاهتمام المتزايد في هذا القطاع إلى عقد المؤتمر العالمي للاتصال من أجل التنمية الأول الذي نظمه فريق تطوير الاتصالات في منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي ومبادرة الاتصال في روما، إيطاليا، في أكتوبر 2006.

ويتركز الاتصال من أجل التنمية على أربعة محاور هي:

المحاور الأربعة للاتصال من أجل التنمية

1. الاتصال من أجل الرقي: يعمل الاتصال من أجل الرقي على تعزيز المعونات التنموية في الدول المانحة لتبرير كيفية إنفاق مصادر المعونات التنموية وأسبابه.

2. الاتصال من أجل الإنجاز: يسهل الاتصال من أجل الإنجاز تنفيذ المعونات التنموية في الدول النامية من خلال شرح برامج التنمية للسكان المحليين.

3. الاتصال من أجل التمكين: يمنح الاتصال من أجل التمكين القدرة للسكان المحليين على إعداد تقارير حول تنفيذ المعونات التنموية التي حصلوا عليها من الدول المانحة.

4. الاتصال من أجل التنسيق: يسمح الاتصال من أجل التنسيق للكيانات المانحة بتنسيق أنشطتها على نطاق عالمي من خلال سلسلة من القواعد وأدوات التنسيق.

الاتصال من أجل الرقي: يعزز المعونات التنموية في الدول المانحة.

كيفية جذب الجماهير لمعرفة المزيد عن المعونات التنموية باستخدام الأخبار الإيجابية وقصص النجاح

تعزيز التعاون من أجل التنمية في الدول المانحة له هدف يشرح سبب وكيفية إنفاق أموال برامج المساعدات في الدول النامية والناشئة.

ويستهدف الاتصال اثنين من الجماهير هما: عامة الجماهير المهتمين بالجوانب العامة للتنمية وممثلي المجال المهتمين بالنواحي الفنية.

في حين يعتقد إستراتيجيو الاتصالات المكلفون بتعزيز الجوانب العامة للمعونة التنموية بين مواطني الدول المانحة أن الاتصال من أجل الرقي يتطلب تنسيقات "جادة" للوصول إلى الجمهور وحتى يُعرض من قِبل الصحفيين وصُناع الأفلام الوثائقية.

ولكن لسوء الحظ، تُركز الأخبار في المقام الأول على الأمور التي تسير على نحو "خاطئ"، وتقدم المعلومات في صورة كارثية.

ومن ناحية أخرى، فإن الأفلام الوثائقية، حتى وإن كانت مثيرة جدًا للاهتمام وتُصوَّر على أعلى المستويات، يصفها المذيعون كثيرًا جدًا بأنها "مملة" وعلى ذلك تُذاع في ساعات متأخرة من أيام الأسبوع أو في وقت مبكر من افتتاحيات شبكة التلفزيون في عطلة نهاية الأسبوع.

ولذلك، تقدم الأخبار صورة سلبية عن المعونات التنموية، التي تصنع التوترات والكوارث وفي الوقت نفسه تُشاهد الأفلام الوثائقية فقط من قِبل عدد قليل من مشاهدي التلفاز المقتنعين فعلاً بموضوع الفيلم ويعرفون ما يدور حوله الموضوع.

وبقدر ما يطلع الناس على معلومات حول المعونات التنموية، يشعرون بأن شيءًا لم يتغير على مر السنين: وأن الوضع مفجع ولم يتحقق أي تقدم... ويترتب على ذلك دفع المواطنين إلى اليأس والخمول. هذا الافتقار إلى الاهتمام والمشاركة يسهل من الحد من التمويل العام للتنمية ويجلب دعمًا أقل من جانب المواطنين للمنظمات غير الحكومية.

ولتقليل الحلقة المفقودة بين الجهات المانحة والواقع الميداني، يسلط الاتصال من أجل الرقي الضوء على الاتصال الإيجابي، الذي يُظهر النجاحات والنتائج الملموسة واستخدام التنسيقات العصرية والمشاركة التي تُحول الجماهير إلى مواطنين مشاركين ومستهلكين نشطاء.

ويدعم المواطنون المشاركون مشاريع التعاون في الدول النامية والتطوع في أنشطة المنظمات غير الحكومية. فقد دفعوا الحكومات لتنفيذ 0,7% من الميزانية المستهدفة للتنمية وطالبوها بدعم المعاهدات الدولية وتطبيقها واحترامها من خلال المنظمات متعددة الأطراف.

ويهتم المستهلكون النشطاء بسماتهم الأخلاقية والبيئية، مما يدعم التبادل الحر. ودفعوا أيضًا الشركات التجارية لتنفيذ ونشر برامج المسؤولية الاجتماعية المشتركة الخاصة بهم.

تراجع النمو هي الحركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة على البيئة، ومكافحة الاستهلاكية وتتبنى الأفكار المناهضة للرأسمالية. المفكرين والناشطين يدعون إلى تقليص حجم الإنتاج والاستهلاك -انكماش الاقتصاد- الاقتضاء لأن الإفراط يكمن في جذور القضايا طويلة الأجل البيئية وعدم المساواة الاجتماعية. المفتاح لمفهوم تراجع النمو هو أن خفض استهلاك لا يتطلب استشهاد الفرد وانخفاض في مستوى الرفاه. بدلا من ذلك، 'تراجع النمو' تهدف إلى تحقيق أقصى قدر من السعادة والرفاه من خلال وسائل غير الاستهلاكية—تقسم العمل، استهلاك أقل، مع تكريس مزيد من الوقت للفن والموسيقى، والثقافة، والأسرة والمجتمع.

على المستوى الفردي، يتحقق تراجع النمو من خلال البساطة الطوعية. الحلول العالمية ل 'تراجع النمو'، تنطوي على إعادة توطين الأنشطة الاقتصادية من أجل إنهاء اعتماد البشرية على الوقود الحفري وتقليل بصماتها الإيكولوجية. تعارض تراجع

النمو التنمية المستدامة، لأنه في حين أن التنمية المستدامة تهدف إلى معالجة المخاوف البيئية، فإنها تفعل ذلك بهدف تعزيز النمو الاقتصادي التي فشلت في تحسين حياة الناس ويؤدي حتما إلى تدهور البيئة. وبهذه الطريقة ،يقف تراجع النمو في تناقض حاد مع الأشكال الراهنة للرأسمالية المنتجة التي تعتبر تراكم رأس المال والسلع نهاية مرغوب فيه.

نظريات التنمية الاقتصادية

اذهب إلى التنقلاذهب إلى البحث

المحتوى هنا ينقصه الاستشهاد بمصادر. يرجى إيراد مصادر موثوق بها. أي معلومات غير موثقة يمكن التشكيك بها وإزالتها. ((ديسمبر 2018

يوجد الكثير من النظريات التي تفسر التنمية الاقتصادية ومن هذه النظريات:

محتويات

- 1نظرية آدم سميث
- 2نظرية ميل
- 3النظرية الكلاسيكية
- 4نظرية شومبيتر
- 5نظرية كينز
- 6نظرية روستو
- 7نظرية لبنشتين
- 8نظرية نيلسون
- 9نظرية الدفعة القوية
- 10نظرية النمو المتوازن
- 11نظرية النموغير المتوازن
- 12انظر أيضا
- 13وصلات خارجية
- 14المراجع

[نظرية آدم سميث[عدل

الاقتصادية وعارض تدخل الدولة في النشاط الاقتصادى ونادى بمدا التخصص وتقسيم العمل ويرى ان الارباح هي الاساس في تكوين المدخرات وفي زيادة معدلات التكوين الرأسمالى يأتي آدم سميث في طليعة الاقتصاديين الكلاسيكيين وكان كتابة عن طبيعة وأسباب ثروة الأمم معنيا بمشكلة التنمية الأقتصادية لذلك فإنة لم يقدم نظرية متكاملة في النمو الاقتصادي وإن كان الاقتصاديون اللاحقون قد شكلوا النظرية الموروثة عنه وهي من سماتها:

1. القانون الطبيعي : اعتقد آدم سميث إمكانية تطبيق القانون الطبيعي في الأمور الاقتصادية ومن ثم فإنه يعتبر كل فرد مسؤولاً عن سلوكه أي أنه أفضل من يحكم علي مصالحة وأن هناك يد خفية تقود كل فرد وترشد إليه السوق، فان كل فرد إذا ما ترك حراً فسيبحث عن تعظيم ثروته، وهكذا كان آدم سميث ضد تدخل الحكومات في الصناعة أو التجارة..

2. تقسيم العمل: يعد تقسيم العمل نقطة البداية في نظرية النمو الأقتصادي لدي آدم سميث حيث تؤدي إلي أعظم النتائج في القوي المنتجة للعمل..

3. عملية تراكم رأس المال ::: يعتبر سميث التراكم الرأسمالي شرطا ضروريا للتنمية الاقتصادية ويجب أن يسبق تقسيم العمل، فالمشكلة هي مقدرة الأفراد علي الادخار أكثر ومن ثم الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني

4. دوافع الرأسماليين علي الاستثمار ::: وفقا لأفكار سميث فإن تنفيذ الاستثمارات يرجع إلي توقع الرأسماليين بتحقيق الأرباح وأن التوقعات المستقبلية فيما يتعلق بالأرباح تعتمد علي مناخ الاستثمار السائد إضافة إلي الأرباح الفعلية المحققة..

5. عناصر النمو ::: وفقا لأدم سميث تتمثل عناصر النمو في كل من المنتجين والمزارعين ورجال الأعمال ويساعد علي ذلك أن حرية التجارة والعمل والمنافسة تقود هؤلاء إلي توسيع أعمالهم مما يؤدي إلي زيادة التنمية الاقتصادية..

6. عملية النمو ::: يفترض آدم سميث ان الاقتصاد ينمو مثل الشجرة فعملية التنمية تتقدم بشكل ثابت ومستمر فبالرغم من أن كل مجموعة من الأفراد تعمل معا في مجال إنتاجي معين إلا أنهم يشكلون معا الشجرة ككل..

[نظرية ميل[عدل

ينظر جون ستيوارت ميل للتنمية الاقتصادية كوظيفة للأرض والعمل ورأس المال حيث يمثل العمل والأرض عنصرين أصيلين للإنتاج في حين يعد رأس المال تراكمات سابقة لناتج عمل سابق، ويتوقف معدل التراكم الرأس مالي علي مدي توظيف قوة العمل بشكل منتج فالارباح التي تكتسب من خلال توظيف العمالة غير المنتجة مجرد تحويل للدخل ومن سمات هذة النظرية

1. التحكم في النمو السكاني: اعتقد ميل بصحة نظرية مالتوس في السكان وقصد بالسكان الذين يؤدون أعمالا إنتاجية فحسب واعتقد أن التحكم في السكان يعد أمرا ضروريا للتنمية الاقتصادية

2. معدل التراكم الرأسمالي: يري ميل أن الارباح تعتمد علي تكلفة عنصر العمل ومن ثم فإن معدل الأرباح يمثل النسبة ما بين الأرباح والأجور فعندما ترتفع الأرباح تنخفض الأجور ويزيد معدل الارباح والتي تؤدي بدورها إلي زيادة التكوين الرأسمالي وبالمثل فأن الرغبة في الادخار هي التي تؤدي إلي زيادة معدل التكوين الرأسمالي

3. معدل الربح: يري ميل أن الميل غير المحدود في الاقتصاد يتمثل في أن معدل الأباح يتراجع نتيجة لقانون تناقص قلة الحجم في الزراعة وزيادة عدد السكان وفق معدل مالتوس وفي حالة غياب التحسن التكنولوجي في الزراعة وارتفاع معدل نمو السكان بشكل يفوق التراكم الرأسمالي فإن معدل الربح يصبح عند حده الأدنى وتحدث حالة من ركود

4. حالة السكون: اعتقد ميل أن حالة السكون متوقعة الحدوث في الأجل القريب ويتوقع أنها ستقود إلي تحسين نمط توزيع الدخل وتحسين أحوال العمال ولكن ذلك يمكن أن يكون ممكنا من خلال التحكم في معدل الزيادة في عدد طبقة العمال بالتعليم وتغيير العادات

5. دور الدولة: كان ميل من أنصار سياسة الحرية الأقتصادية التي يجب أن تكون القاعدة العامة، لذلك فقد حدد دور الدولة في النشاط الاقتصادي عند حدة الأدنى وفي حالات الضرورة فقط مثل إعادة توزيع ملكية وسائل الإنتاج..

[النظرية الكلاسيكية[عدل

العناصر الرئيسية لتلك النظرية هي:

1. سياسة الحرية الاقتصادي: يؤمن الأقتصاديون الكلاسيكيين بضرورة الحرية الفردية وأهمية أن تكون الأسواق حرة من سيادة المنافسة الكاملة والبعد عن أي تدخل حكومي في الاقتصاد

2. التكوين الرأسمالي هو مفتاح التقدم: ينظر جميع الكلاسيكيين علي التكوين الرأسمالي علي أنه مفتاح التقدم الأقتصادي، ولذلك اكدوا جميعا علي ضرورة تحقيق قدر كاف من المدخرات

3. الربح هو الحافز علي الاستثمار: يمثل الربح الحافز الرئيسي الذي يدفع الرأسماليين علي اتخاذ قرار الاستثمار وكلما زاد معدل الارباح زاد معدل التكوين الرأسمالي والاستثمار

4. ميل الارباح للتراجع: معدل الارباح لا يتزايد بصورة مستمرة وإنما يميل للتراجع نظرا لتزايد حدة المنافسة بين الرأسماليين علي التراكم الرأسمالي، ويفسر سميث ذلك بزيادة الأجور التي تحدث بسبب حدة المنافسة بين الرأسماليين

5. حالة السكون: يعتقد الكلاسيكيين حتمية الوصول إلي حالة الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي، ذلك لانة ما أن تبدا الأرباح في التراجع حتي تستمر إلي أن يصل معدل الربح إلي الصفر ويتوقف التراكم الرأسمالي، ويستقر حتي السكان ويصل معدل الأجور إال مستوي الكفاف، ووفقا لأدم سميث فإن الذي يوقف النمو الاقتصادي هو ندرة الموارد الطبيعية التي تقود الاقتصاد إلي حالة من السكون

[نظرية شومبيتر[عدل

تقوم نظرية شومبيتر في النمو الاقتصادى على اساس ان المنظم الفرد يضع خطط إنتاجية بدافع الحصول على أقصى ربح ممكن يشعل المنافسة بينة وبين الاخرين ولذا فان النمو الاقتصادى عند شومبيتر يعتمد على عنصرين رئيسين هما المنظم ثم الائتمان المصرفى الذي يوفر للمنظمة الإمكانات المادية اللازمة للابتكار والاختراع والتجديد تفترض هذه النظرية اقتصاد تسوده حالة من المنافسة الكاملة وفي حالة توازن استاتيكي، وفي هذه الحالة لا توجد أرباح، ولا أسعار فائدة ولا مدخرات ولا استثمارات كما لا توجد بطالة اختيارية ويصف شومبيتر هذه الحالة باسم بالتدفق النقدي ومن خصائص هذه النظرية

1. الابتكارات: وفقا لشومبيتر تتمثل الابتكارات في ادخال أي منتج جديد أو تحسينات مستمرة فيما هي موجود من منتجات وتشمل الابتكارات العديد من العناصر مثل: •ادخال منتج جديد. •طريقة جديدة للإنتاج. •إقامة منظمة جديدة لأي صناعة

2. دور المبتكر: خصص شومبيتر دور المبتكر للمنظم ولبس لشخصية الرأسمالي، فالمنظم ليس شخصا ذا قدرات إدارية عادية، ولكنة قادر علي تقديم شيء جديد تماما فهو لا يوفر أرصدة نقدية ولكنه يحول مجال استخدامها

3. دور الأرباح: ووفقاً لشومبيتر فإنه في ظل التوازن التنافسي تكون أسعار المنتجات مساوية تماماً لتكاليف الإنتاج من ثم لا توجد أرباح

4. العملية الدائرية: طالما تم تمويل الاستثمارات من خلال الائتمان المصرفي فإنها تؤدى إلى زيادة الدخول النقدية والأسعار وتساعد على خلق توسعات تراكمية عبر الاقتصاد ككل. وذلك انه مع زيادة القوة الشرائية للمستهلكين فإن الطلب على المنتجات في الصناعات القديمة سوف يفوق المعروض منها ومن ثم ترتفع الأسعار وتزيد الأرباح.

ويمكن القول أن التطبيق الحرفي لهذا الاطار على الدول النامية أمر صعب رغم مابه من جوانب إيجابية وذلك للأسباب التالية: •اختلاف النظام الاقتصادي والاجتماعي. •النقص في عنصر المنظمين. •تجاهل أثر النمو السكاني على التنمية. •الحاجة إلى التغيرات المؤسسية أكثر من الابتكارات.

ونجد من ذلك أن نظرية كينز لتحليل مشاكل الدول النامية حيث انصب الاهتمام أساسا على مشاكل الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة إلا أن بحث إمكان تطبيق أو الاستفادة من بعض الأفكار الكينزية بالدول النامية يتطلب تقديم عرض ملخص لهذه الأفكار. اصل الزمة

[نظرية كينز[عدل

لم تتعرض نظرية كينز لتحليل مشاكل الدول النامية ولكنها اهتمت بالدول المتقدمة فقط ويري كينز أن الدخل الكلي يعتبر دالة في مستوي التشغيل في أي دولة فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي و الأدوات الكينزية والاقتصاديات النامية هي

1. الطلب الفعال: وفقا لكينز فإن البطالة تحدث بسبب نقص الطلب الفعالي وللتخلص منها يقترح كينز حدوث زيادة في الإنفاق سواء على الاستهلاك أو الاستثمار.

2. الكفاية الحدية لرأس المال: يرى كينز أن الكفاية الحدية لرأس المال تمثل أحد المحددات الرئيسية لمعدل الاستثمار وتوجد علاقة عكسية بين الاستثمار والكفاية الحدية لرأس المال.

3. سعر الفائدة:يمثل سعر الفائدة العنصر الثاني المحدد للاستثمار بجانب الكفاية الحدية لرأس المال في النموذج الكينزي. ويتحدد سعر الفائدة بدوره بتفضيل السيولة وعرض النقود.

4. المضاعف: فالمضاعف الكينزي يقوم على أربعة فروض كما يلي: أ-وجود بطالة لا إرادية. ب-اقتصاد صناعي. ج-وجود فائض في الطاقة الإنتاجية للسلع الاستهلاكية. د-يتسم العرض بدرجة مرونة مناسبة وتوفير سلع رأس المال اللازمة للزيادة في الإنتاج.

5. السياسات الاقتصادية: هناك مجالات أخرى لا تتوافق فيها الظروف السائدة بالدول النامية مع متطلبات عمل السياسات الكينزية.

[نظرية روستو[عدل

قدم روستو نموزجا بما فيها الواردات الرأسمالية التي يتم تمويلها من خلال الإنتاج الكفؤ والتسويق الجيد للموارد الطبيعية بغرض التصدير. 3.مرحلة الانطلاق : تعتبر هذه المرحلة هي المنبع العظيم للتقدم في المجتمع عندها يصبح النمو حالة عادية وتنتصر قوى التقدم والتخديث على المعوقات المؤسسية والعادات الرجعية، وتتراجع قيم واهتمامات المجتمع التقليدي أمام التطلع إلى الحداثة. الشروط اللازمة لمرحلة الانطلاق : 1- ارتفاع الاستثمار الصافي من نحو 5%إلى مالايقل عن 10%من الدخل القومي. 2- تطوير بعض القطاعات الرائدة ،بمعنى ضرورة تطوير قطاع أو أكثر من القطاعات الصناعية الرئيسية بمعدل نمو مرتفع كشرط ضروري لمرحلة الانطلاق.وينظر روستو لهذا الشرط بأعتبارة العمود الفقري في عملية النمو

3 -الأطار الثقافي واستغلال التوسع ،بمعنى وجود قوة دفع سياسية واجتماعية ومؤسسية قادرة على استغلال قوى التوسع في القطاعات الحديثة. إجمالافأن مرحلة الانطلاق تبدأ بظهور قوة دافعة قبل تطور قطاع قائد

4. مرحلة الاتجاه نحو النضج : عرفها روستو بأنها الفترة التي يستطيع فيها المجتمع أن يطبق على نطاق واسع التكنولوجيا الحديثة. يرتبط بلوغ الدول مرحلة النضج التكنولوجي بحدوث تغيرات ثلاث أساسية: أ. تغير سمات وخصائص قوة العمل حيث ترتفع المهارات ويميل السكان للعيش في المدن. ب. تغير صفات طبقة المنظمين حيث يتراجع أرباب العمل ليحل محلهم المديرين الأكفاء ج. يرغب المجتمع في تجاوز معجزات التصنيع متطلعا إلى شيء جديد يقود إلى مزيد من التغيرات.

5. مرحلة الاستهلاك الكبير: تتصف هذة المرحلة باتجاه السكان نحو التركيز في المدن وضوحيها وانتشار المركبات واستخدام السلع المعمرة على نطاق واسع.في هذة المرحلة يتحول اهتمام المجتمع من جانب العرض إلى جانب الطلب.

[نظرية لبنشتين[عدل

يؤكد لبنشتين على أن الدول النامية تعاني من حلقة مفرغة للفقر بحيث تجعلها تعيش عند مستوى دخل منخفض. 1. عناصر النمو : تعتمد فكرة الحد الأدنى من الجهد الحساس على وجود عدة عناصر موائمة ومساعدة على تفوق عوامل رفع الدخل عن العوامل المعوقة. 2. الحوافز، ويوجد نوعين من الحوافز أ-الحوافز الصفرية وهي التي لاترفع من الدخل القومي وينصب أثرها على الجانب التوزيعي. ب-حوافزايجابية وهي التي تودي إلى زيادة الدخل القومي ،ومن الواضح أن الأخيرة وحدها تقود للتنمية

[نظرية نيلسون[عدل

يشخص نيلسون يمكن وضع الأقتصاديات المتخلفة كحالة من التوازن الساكن عند مستوى الدخل عند حد الكفاف عند هذا المستوى من التوازن الساكن للدخل الفردي يكون معدل الأدخار وبالتالي معدل الاستثمار الصافي عند مستوى منخفض. يؤكد نيلسون أن هناك أربعة شروط اجتماعية وتكنولوجية تفضى إلى هذا الفخ وهي 1.الارتباط القوي بين مستوى الدخل الفردي ومعدل نمو السكان.

2.انخفاض العلاقة بين الزيادة في الاستثمار والزيادة في الدخل.

3.ندرة الاراضي القابلة للزراعة.

4.عدم كفاية طرق الإنتاج.

[نظرية الدفعة القوية[عدل

تتمثل فكرة النظرية في أن هناك حاجة إلى دفعة قوية أو برنامجا كبيرا ومكثفا في شكل حد أدنى من الاستثمارات بغرض التغلب على عقبات التنمية ووضع الاقتصاد على مسار النمو الذاتي. يفرق روزنشتين رودان بين ثلاثة أنواع من عدم القابلية للتجزئة والوفورات الخارجية. الأول عدم قابلية دالة الإنتاج للتجزئة، والثاني عدم قابلية دالة الطلب للتجزئة، وأخيرا عدم قابلية عرض الأدخار للتجزئة و يعتبر رودان أن نظريته في التنمية أشمل من النظرية الأستاتيك التقليدية لأنها تتعارض مع الشعارات الحديثة، وهي تبحث في الواقع عن المسار باتجاه التوازن أكثر من الشروط اللآزمة عند نقطة التوازن..

[نظرية النمو المتوازن[عدل

النمو المتوازن يتطلب التوازن بين مختلف صناعات سلع الاستهلاك ،وبين صناعات السلع الرأسمالية والاستهلاكية. كذلك تتضمن التوازن بين الصناعة والزراعة. و نظرية النمو المتوازن قد تمت معالجتها من قبل روزنشتين ورانجر وأرثر لويس و قدمت هذه النظرية أسلوبا جديدا للتنمية طبقتها روسيا وساعدتها علي الإسراع بمعدل النمو في فترة قصيرة، وقد يكون لهذه النظرية أثار هامة

واثار سلبية ومنها : ان الدول النامية تفتقر إلى الموارد اللازمة لكسر الحلقة المفرغة المتمثلة بصغر السوق وتعمل هذه النظرية على احلال الواردات مقابل المواد المستوردة من الخارج مما يحرم الدول النامية من التطور بسرعة كافية للحاق بدول المتقدمة لان هذه النظرية تدعوا إلى نمو كامل القطاعات من اجل النمو الاقتصادي .

[نظرية النموغير المتوازن[عدل

تأخذ نظرية النمو غير المتوازن اتجاها مغايرا لفكرة النمو المتوازن حيث أن الاستثمارات في هذة الحالة تخصص لقطاعات معينة بدلا من توزيعها بالتزامن على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني. وفقا لهيرشمان فان إقامة مشروعات جديدة يعتمد على ما حققته مشروعات أخرى من وفورات خارجية ،إلا أنها تخلق بدورها وفورات خارجية جديدة يمكن أن تستفيد منها وتقوم

عليها مشروعات أخرى تالية يجب أن تستهدف السياسات الانمائية ما يلي : 1- تشجيع الاستثمارات التي تخلق المزيد من الوفورات الخارجية. 2- الحد من المشروعات التي تستخدم الوفورات الخارجية أكثر مما تخلق منها. 12. النمو المتوازن عكس النمو غير المتوازن تستند هذه النظرية علي حقيقة أن حلقة الفقر المفرغة ترتبط بصغر حجم السوق المجلي، تواجه هذه الإستراتيجية بنقد أساسي يتضمن عدم توفر المواد اللأزمة لتنفيذ هذا القدر من الاستثمارات المتزامنة في الصناعات المتكاملة خاصة من حيث الموارد البشرية والتمويل والمواد الخام. أما المؤيديون لهذه الإستراتيجية فإنهم يفضلون الاستثمارات في قطاعات أو صناعات مختارة بشكل أكثر من تأييدهم للاستثمارات المتزامنة 13. نظرية ميردال يرى ميردال أن التنمية الاقتصادية تعتبر نتيجة لعملية سببية دائرية حيث يكافأ الأغنياء أكثر في حين أن جهود المتخلفين تتحطم بل ويتم احباطها. و بنى ميردال نظريته في التخلف والتنمية حول فكرة عدم العدالة الأقليمية في الأطار الدولي والقومي واستخدم في شرح فكرته تعبيرين أساسيين هما آثار الانتشار وآثار العادم وقد عرف أثار العادم بانه كل التغيرات المضادة ذات العلاقة للتوسع الاقتصادي في موقع ما وتتسبب خارج اطار هذا الموقع. أما آثار الانتشار فتشير إلى الآثار المركزية لأي مبادرات توسعية ناتجة عن مراكز التقدم الاقتصادي إلى الأقاليم الأخرى

نظريات التنمية الاقتصادية

اذهب إلى التنقلاذهب إلى البحث

المحتوى هنا ينقصه الاستشهاد بمصادر. يرجى إيراد مصادر موثوق بها. أي معلومات غير موثقة يمكن التشكيك بها وإزالتها. ((ديسمبر 2018

يوجد الكثير من النظريات التي تفسر التنمية الاقتصادية ومن هذه النظريات:

محتويات

- نظرية آدم سميث1
- نظرية ميل2
- النظرية الكلاسيكية3
- نظرية شومبيتر4
- نظرية كينز5
- نظرية روستو6
- نظرية لبنشتين7
- نظرية نيلسون8
- نظرية الدفعة القوية9

- نظرية النمو المتوازن10
- نظرية النموغير المتوازن11
- انظر أيضا12
- وصلات خارجية13
- المراجع14

[نظرية آدم سميث[عدل

الاقتصادية وعارض تدخل الدولة في النشاط الاقتصادى ونادى بمدا التخصص وتقسيم العمل ويرى ان الارباح هي الاساس في تكوين المدخرات وفي زيادة معدلات التكوين الرأسمالى يأتي آدم سميث في طليعة الاقتصاديين الكلاسيكيين وكان كتابة عن طبيعة وأسباب ثروة الأمم معنيا بمشكلة التنمية الأقتصادية لذلك فإنة لم يقدم نظرية متكاملة في النمو الاقتصادي وإن كان الاقتصاديون اللاحقون قد شكلوا النظرية الموروثة عنه وهي من سماتها:

1. القانون الطبيعي : اعتقد آدم سميث إمكانية تطبيق القانون الطبيعي في الأمور الاقتصادية ومن ثم فإنه يعتبر كل فرد مسؤولاً عن سلوكه أي أنه أفضل من يحكم علي مصالحة وأن هناك يد خفية تقود كل فرد وترشد إليه السوق، فان كل فرد إذا ما ترك حراً فسيبحث عن تعظيم ثروته، وهكذا كان آدم سميث ضد تدخل الحكومات في الصناعة أو التجارة..

2. تقسيم العمل: يعد تقسيم العمل نقطة البداية في نظرية النمو الأقتصادي لدي آدم سميث حيث تؤدي إلي أعظم النتائج في القوي المنتجة للعمل..

3. عملية تراكم رأس المال ::: يعتبر سميث التراكم الرأسمالي شرطا ضروريا للتنمية الاقتصادية ويجب أن يسبق تقسيم العمل، فالمشكلة هي مقدرة الأفراد علي الادخار أكثر ومن ثم الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني

4. دوافع الرأسماليين علي الاستثمار ::: وفقا لأفكار سميث فإن تنفيذ الاستثمارات يرجع إلي توقع الرأسماليين بتحقيق الأرباح وأن التوقعات المستقبلية فيما يتعلق بالأرباح تعتمد علي مناخ الاستثمار السائد إضافة إلي الأرباح الفعلية المحققة..

5. عناصر النمو ::: وفقا لأدم سميث تتمثل عناصر النمو في كل من المنتجين والمزارعين ورجال الأعمال ويساعد علي ذلك أن حرية التجارة والعمل والمنافسة تقود هؤلاء إلي توسيع أعمالهم مما يؤدي إلي زيادة التنمية الاقتصادية..

6. عملية النمو ::: يفترض آدم سميث ان الاقتصاد ينمو مثل الشجرة فعملية التنمية تتقدم بشكل ثابت ومستمر فبالرغم من أن كل مجموعة من الأفراد تعمل معا في مجال إنتاجي معين إلا أنهم يشكلون معا الشجرة ككل..

[نظرية ميل[عدل

ينظر جون ستيوارت ميل للتنمية الاقتصادية كوظيفة للأرض والعمل ورأس المال حيث يمثل العمل والأرض عنصرين أصيلين للإنتاج في حين يعد رأس المال تراكمات سابقة لناتج عمل سابق، ويتوقف معدل التراكم الرأس مالي علي مدي توظيف قوة العمل بشكل منتج فالارباح التي تكتسب من خلال توظيف العمالة غير المنتجة مجرد تحويل للدخل ومن سمات هذة النظرية

1. التحكم في النمو السكاني: اعتقد ميل بصحة نظرية مالتوس في السكان وقصد بالسكان الذين يؤدون أعمالا إنتاجية فحسب واعتقد أن التحكم في السكان يعد أمرا ضروريا للتنمية الاقتصادية

2. معدل التراكم الرأسمالي: يري ميل أن الارباح تعتمد علي تكلفة عنصر العمل ومن ثم فإن معدل الأرباح يمثل النسبة ما بين الأرباح والأجور فعندما ترتفع الأرباح تنخفض الأجور ويزيد معدل الارباح والتي تؤدي بدورها إلي زيادة التكوين الرأسمالي وبالمثل فأن الرغبة في الادخار هي التي تؤدي إلي زيادة معدل التكوين الرأسمالي

3. معدل الربح: يري ميل أن الميل غير المحدود في الاقتصاد يتمثل في أن معدل الأباح يتراجع نتيجة لقانون تناقص قلة الحجم في الزراعة وزيادة عدد السكان وفق معدل مالتوس وفي حالة غياب التحسن التكنولوجي في الزراعة وارتفاع معدل نمو السكان بشكل يفوق التراكم الرأسمالي فإن معدل الربح يصبح عند حده الأدنى وتحدث حالة من ركود

4. حالة السكون: اعتقد ميل أن حالة السكون متوقعة الحدوث في الأجل القريب ويتوقع أنها ستقود إلي تحسين نمط توزيع الدخل وتحسين أحوال العمال ولكن ذلك يمكن أن يكون ممكنا من خلال التحكم في معدل الزيادة في عدد طبقة العمال بالتعليم وتغيير العادات

5. دور الدولة: كان ميل من أنصار سياسة الحرية الأقتصادية التي يجب أن تكون القاعدة العامة، لذلك فقد حدد دور الدولة في النشاط الاقتصادي عند حدة الأدنى وفي حالات الضرورة فقط مثل إعادة توزيع ملكية وسائل الإنتاج..

[النظرية الكلاسيكية[عدل

العناصر الرئيسية لتلك النظرية هي:

1. سياسة الحرية الاقتصادي: يؤمن الأقتصاديون الكلاسيكيين بضرورة الحرية الفردية وأهمية أن تكون الأسواق حرة من سيادة المنافسة الكاملة والبعد عن أي تدخل حكومي في الاقتصاد

2. التكوين الرأسمالي هو مفتاح التقدم: ينظر جميع الكلاسيكيين علي التكوين الرأسمالي علي أنه مفتاح التقدم الأقتصادي، ولذلك اكدوا جميعا علي ضرورة تحقيق قدر كاف من المدخرات

3. الربح هو الحافز علي الاستثمار: يمثل الربح الحافز الرئيسي الذي يدفع الرأسماليين علي اتخاذ قرار الاستثمار وكلما زاد معدل الارباح زاد معدل التكوين الرأسمالي والاستثمار

4. ميل الارباح للتراجع: معدل الارباح لا يتزايد بصورة مستمرة وإنما يميل للتراجع نظرا لتزايد حدة المنافسة بين الرأسماليين علي التراكم الرأسمالي، ويفسر سميث ذلك بزيادة الأجور التي تحدث بسبب حدة المنافسة بين الرأسماليين

5. حالة السكون: يعتقد الكلاسيكيين حتمية الوصول إلي حالة الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي، ذلك لانة ما أن تبدا الأرباح في التراجع حتي تستمر إلي أن يصل معدل الربح إلي الصفر ويتوقف التراكم الرأسمالي، ويستقر حتي السكان ويصل معدل الأجور إال مستوي الكفاف، ووفقا لأدم سميث فإن الذي يوقف النمو الاقتصادي هو ندرة الموارد الطبيعية التي تقود الاقتصاد إلي حالة من السكون

[نظرية شومبيتر[عدل

تقوم نظرية شومبيتر في النمو الاقتصادى على اساس ان المنظم الفرد يضع خطط إنتاجية بدافع الحصول على أقصى ربح ممكن يشعل المنافسة بينة وبين الاخرين ولذا فان النمو الاقتصادى عند شومبيتر يعتمد على عنصرين رئيسين هما المنظم ثم الائتمان المصرفى الذي يوفر للمنظمة الإمكانات المادية اللازمة للابتكار والاختراع والتجديد تفترض هذه النظرية اقتصاد تسوده حالة من المنافسة الكاملة وفي حالة توازن استاتيكي، وفي هذه الحالة لا توجد أرباح، ولا أسعار فائدة ولا مدخرات ولا استثمارات كما لا توجد بطالة اختيارية ويصف شومبيتر هذه الحالة باسم بالتدفق النقدي ومن خصائص هذه النظرية

1. الابتكارات: وفقا لشومبيتر تتمثل الابتكارات في ادخال أي منتج جديد أو تحسينات مستمرة فيما هي موجود من منتجات وتشمل الابتكارات العديد من العناصر مثل: •ادخال منتج جديد. •طريقة جديدة للإنتاج. •إقامة منظمة جديدة لأي صناعة

2. دور المبتكر: خصص شومبيتر دور المبتكر للمنظم ولبس لشخصية الرأسمالي، فالمنظم ليس شخصا ذا قدرات إدارية عادية، ولكنة قادر علي تقديم شيء جديد تماما فهو لا يوفر أرصدة نقدية ولكنه يحول مجال استخدامها

3. دور الأرباح: ووفقاً لشومبيتر فإنه في ظل التوازن التنافسي تكون أسعار المنتجات مساوية تماماً لتكاليف الإنتاج من ثم لا توجد أرباح

4. العملية الدائرية: طالما تم تمويل الاستثمارات من خلال الائتمان المصرفي فإنها تؤدى إلى زيادة الدخول النقدية والأسعار وتساعد على خلق توسعات تراكمية عبر الاقتصاد ككل. وذلك انه مع زيادة القوة الشرائية للمستهلكين فإن الطلب على المنتجات في الصناعات القديمة سوف يفوق المعروض منها ومن ثم ترتفع الأسعار وتزيد الأرباح.

ويمكن القول أن التطبيق الحرفي لهذا الاطار على الدول النامية أمر صعب رغم مابه من جوانب إيجابية وذلك للأسباب التالية: •اختلاف النظام الاقتصادي والاجتماعي. •النقص في عنصر المنظمين. •تجاهل أثر النمو السكاني على التنمية. •الحاجة إلى التغيرات المؤسسية أكثر من الابتكارات.

ونجد من ذلك أن نظرية كينز لتحليل مشاكل الدول النامية حيث انصب الاهتمام أساسا على مشاكل الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة إلا أن بحث إمكان تطبيق أو الاستفادة من بعض الأفكار الكينزية بالدول النامية يتطلب تقديم عرض ملخص لهذه الأفكار. اصل الزمة

[نظرية كينز[عدل

لم تتعرض نظرية كينز لتحليل مشاكل الدول النامية ولكنها اهتمت بالدول المتقدمة فقط ويري كينز أن الدخل الكلي يعتبر دالة في مستوي التشغيل في أي دولة فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي و الأدوات الكينزية والاقتصاديات النامية هي

1. الطلب الفعال: وفقا لكينز فإن البطالة تحدث بسبب نقص الطلب الفعالي وللتخلص منها يقترح كينز حدوث زيادة في الإنفاق سواء على الاستهلاك أو الاستثمار.

2. الكفاية الحدية لرأس المال: يرى كينز أن الكفاية الحدية لرأس المال تمثل أحد المحددات الرئيسية لمعدل الاستثمار وتوجد علاقة عكسية بين الاستثمار والكفاية الحدية لرأس المال.

3. سعر الفائدة:يمثل سعر الفائدة العنصر الثاني المحدد للاستثمار بجانب الكفاية الحدية لرأس المال في النموذج الكينزي. ويتحدد سعر الفائدة بدوره بتفضيل السيولة وعرض النقود.

4. المضاعف: فالمضاعف الكينزي يقوم على أربعة فروض كما يلي: أ-وجود بطالة لا إرادية. ب-اقتصاد صناعي. ج-وجود فائض في الطاقة الإنتاجية للسلع الاستهلاكية. د-يتسم العرض بدرجة مرونة مناسبة وتوفير سلع رأس المال اللازمة للزيادة في الإنتاج.

5. السياسات الاقتصادية: هناك مجالات أخرى لا تتوافق فيها الظروف السائدة بالدول النامية مع متطلبات عمل السياسات الكينزية.

[نظرية روستو[عدل

قدم روستو نموزجا بما فيها الواردات الرأسمالية التي يتم تمويلها من خلال الإنتاج الكفؤ والتسويق الجيد للموارد الطبيعية بغرض التصدير. 3.مرحلة الانطلاق : تعتبر هذه المرحلة هي المنبع العظيم للتقدم في المجتمع عندها يصبح النمو حالة عادية وتنتصر قوى التقدم والتخديث على المعوقات المؤسسية والعادات الرجعية، وتتراجع قيم واهتمامات المجتمع التقليدي أمام التطلع إلى الحداثة. الشروط اللازمة لمرحلة الانطلاق : 1- ارتفاع الاستثمار الصافي من نحو 5%إلى مالايقل عن 10%من الدخل القومي. 2- تطوير بعض القطاعات الرائدة ،بمعنى ضرورة تطوير قطاع أو أكثر من القطاعات الصناعية الرئيسية بمعدل نمو مرتفع كشرط ضروري لمرحلة الانطلاق.وينظر روستو لهذا الشرط بأعتبارة العمود الفقري في عملية النمو

3 ـالأطار الثقافي واستغلال التوسع ،بمعنى وجود قوة دفع سياسية واجتماعية ومؤسسية قادرة على استغلال قوى التوسع في القطاعات الحديثة. إجمالافأن مرحلة الانطلاق تبدأ بظهور قوة دافعة قبل تطور قطاع قائد

4. مرحلة الاتجاه نحو النضج : عرفها روستو بأنها الفترة التي يستطيع فيها المجتمع أن يطبق على نطاق واسع التكنولوجيا الحديثة. يرتبط بلوغ الدول مرحلة النضج التكنولوجي بحدوث تغيرات ثلاث أساسية: أ. تغير سمات وخصائص قوة العمل حيث ترتفع المهارات ويميل السكان للعيش في المدن. ب. تغير صفات طبقة المنظمين حيث يتراجع أرباب العمل ليحل محلهم المديرين الأكفاء ج. يرغب المجتمع في تجاوز معجزات التصنيع متطلعا إلى شيء جديد يقود إلى مزيد من التغيرات.

5. مرحلة الاستهلاك الكبير: تتصف هذه المرحلة باتجاه السكان نحو التركيز في المدن وضوحيها وانتشار المركبات واستخدام السلع المعمرة على نطاق واسع.في هذة المرحلة يتحول اهتمام المجتمع من جانب العرض إلى جانب الطلب.

[نظرية لبنشتين[عدل

يؤكد لبنشتين على أن الدول النامية تعاني من حلقة مفرغة للفقر بحيث تجعلها تعيش عند مستوى دخل منخفض. 1. عناصر النمو : تعتمد فكرة الحد الأدنى من الجهد الحساس على وجود عدة عناصر موائمة ومساعدة على تفوق عوامل رفع الدخل عن العوامل المعوقة. 2. الحوافز، ويوجد نوعين من الحوافز أ-الحوافز الصفرية وهي التي لاترفع من الدخل القومي وينصب أثرها على الجانب التوزيعي. ب-حوافزايجابية وهي التي تودي إلى زيادة الدخل القومي ،ومن الواضح أن الأخيرة وحدها تقود للتنمية

[نظرية نيلسون[عدل

يشخص نيلسون يمكن وضع الأقتصاديات المتخلفة كحالة من التوازن الساكن عند مستوى الدخل عند حد الكفاف عند هذا المستوى من التوازن الساكن للدخل الفردي يكون معدل الأدخار وبالتالي معدل الاستثمار الصافي عند مستوى منخفض. يؤكد نيلسون أن هناك أربعة شروط اجتماعية وتكنولوجية تفضى إلى هذا الفخ وهي 1.الارتباط القوي بين مستوى الدخل الفردي ومعدل نمو السكان.

2.انخفاض العلاقة بين الزيادة في الاستثمار والزيادة في الدخل.

3.ندرة الاراضي القابلة للزراعة.

4.عدم كفاية طرق الإنتاج.

[نظرية الدفعة القوية[عدل

تتمثل فكرة النظرية في أن هناك حاجة إلى دفعة قوية أو برنامجا كبيرا ومكثفا في شكل حد أدنى من الاستثمارات بغرض التغلب على عقبات التنمية ووضع الاقتصاد على مسار النمو الذاتي. يفرق روزنشتين رودان بين ثلاثة أنواع من عدم القابلية للتجزئة والوفورات الخارجية. الأول عدم قابلية دالة الإنتاج للتجزئة، والثاني عدم قابلية دالة الطلب للتجزئة، وأخيرا عدم قابلية عرض الأدخار للتجزئة و يعتبر رودان أن نظريته في التنمية أشمل من النظرية الأستاتيك التقليدية لأنها تتعارض مع الشعارات الحديثة، وهي تبحث في الواقع عن المسار باتجاه التوازن أكثر من الشروط اللآزمة عند نقطة التوازن..

[نظرية النمو المتوازن[عدل

النمو المتوازن يتطلب التوازن بين مختلف صناعات سلع الاستهلاك ،وبين صناعات السلع الرأسمالية والاستهلاكية. كذلك تتضمن التوازن بين الصناعة والزراعة. و نظرية النمو المتوازن قد تمت معالجتها من قبل روزنشتين ورانجر وأرثر لويس و قدمت هذه النظرية أسلوبا جديدا للتنمية طبقتها روسيا وساعدتها علي الإسراع بمعدل النمو في فترة قصيرة، وقد يكون لهذه النظرية أثار هامة

واثار سلبية ومنها : ان الدول النامية تفتقر إلى الموارد اللازمة لكسر الحلقة المفرغة المتمثلة بصغر السوق وتعمل هذه النظرية على احلال الواردات مقابل المواد المستوردة من الخارج مما يحرم الدول النامية من التطور بسرعة كافية للحاق بدول المتقدمة لان هذه النظرية تدعوا إلى نمو كامل القطاعات من اجل النمو الاقتصادي .

[نظرية النموغير المتوازن[عدل

تأخذ نظرية النمو غير المتوازن اتجاها مغايرا لفكرة النمو المتوازن حيث أن الاستثمارات في هذة الحالة تخصص لقطاعات معينة بدلا من توزيعها بالتزامن على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني. وفقا لهيرشمان فان إقامة مشروعات جديدة يعتمد على ما حققته مشروعات أخرى من وفورات خارجية ،إلا أنها تخلق بدورها وفورات خارجية جديدة يمكن أن تستفيد منها وتقوم عليها مشروعات أخرى تالية يجب أن تستهدف السياسات الانمائية ما يلي : 1- تشجيع الاستثمارات التي تخلق المزيد من الوفورات الخارجية. 2- الحد من المشروعات التي تستخدم الوفورات الخارجية أكثر مما تخلق منها. 12. النمو المتوازن عكس النمو غير المتوازن تستند هذه النظرية علي حقيقة أن حلقة الفقر المفرغة ترتبط بصغر حجم السوق المجلي، تواجه هذه الإستراتيجية بنقد أساسي يتضمن عدم توفر المواد اللأزمة لتنفيذ هذا القدر من الاستثمارات المتزامنة في الصناعات المتكاملة خاصة من حيث الموارد البشرية والتمويل والمواد الخام. أما المؤيديون لهذه الإستراتيجية فإنهم يفضلون الاستثمارات في قطاعات أو صناعات مختارة بشكل أكثر من تأييدهم للاستثمارات المتزامنة 13. نظرية ميردال يرى ميردال أن التنمية الاقتصادية تعتبر نتيجة لعملية سببية دائرية حيث يكافأ الأغنياء أكثر في حين أن جهود المتخلفين تتحطم بل ويتم احباطها. و بنى ميردال نظريته في التخلف والتنمية حول فكرة عدم العدالة الأقليمية في الأطار الدولي والقومي واستخدم في شرح فكرته تعبيرين أساسيين هما آثار الانتشار وآثار العادم وقد عرف أثار العادم بانه كل التغيرات المضادة ذات العلاقة للتوسع الاقتصادي في موقع ما وتتسبب خارج اطار هذا الموقع. أما آثار الانتشار فتشير إلى الآثار المركزية لأي مبادرات توسعية ناتجة عن مراكز التقدم الاقتصادي إلى الأقاليم الأخرى

اقتصاد غير رسمي

اذهب إلى التنقلاذهب إلى البحث

جزء من سلسلة مقالات

أنظمة اقتصادية

>إيديولوجيات وأنظمة

>قطاعات وأنظمة

>مقالات متعلقة

- بوابة الاقتصاد والأعمال
- ع
- ن

ت .

اقتصاد غير رسمي يقصد به كل النشاطات الاقتصادية والتي تحدث خارج مجال الاقتصاد الرسمي والذي تقوم الحكومة بضبطه.[1][2][3] يشير هذا النوع من الاقتصاد إلى قطاع الدخل العام والذي تكون فيه أنواع معينة من الدخل ووسائل إدرارها غير مضبوطة من قبل مؤسسات المجتمع في بيئة قانونية واجتماعية.

حيث يعتبر كل النشاطات الاقتصادية والتي لا تخضع للضرائب ولا تراقب من قبل الحكومة ولا تدخل ضمن الناتج القومي الإجمالي، على العكس من الاقتصادي النظامي أو الرسمي.

على الرغم من أن الاقتصاد غير الرسمي مرتبط مع الدول النامية إلا أن كل الأنظمة الاقتصادية تحتوي على اقتصاد غير رسمي.

يشير المصطلحان الإنجليزيان (تحت الطاولة) و(خارج الدفاتر المحاسبية) إلى هذا النوع من الاقتصاد. وكما يشير مصطلح السوق السوداء إلى مجموعة جزئية محددة من الاقتصاد غير الرسمي حيث يكون في هذا المجموعة الجزيئية التهريب ممارساً.

تنمية القدرات

اذهب إلى التنقلاذهب إلى البحث

تنمية القدرات، بحسب التعريف الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، هي العملية التي يقوم من خلالها الأفراد والمنظمات والمجتمعات باكتساب وتعزيز القدرات اللازمة والاحتفاظ بها لوضع أهداف إنمائية خاصة بهم وبلوغها عبر الزمن.[1]

[تنمية القدرات وبناء القدرات[عدل

على مدى السنوات العشر الماضية، كانت المؤلفات والاتفاقيات الحكومية الدولية في مجال التنمية كثيرا ما تستخدم مصطلحي تنمية القدرات وبناء القدرات بشكل مترادف. وعلى الرغم من وجود ارتباط بين المصطلحين، إلا أن لهما مدلولات مختلفة. لذلك فمن المهم إيضاح معنى كل مفهوم على حدة حتى يمكن استخدامه بما يتلاءم مع موقف بعينه. ويفضل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي استخدام مصطلح تنمية القدرات، الذي هو أكثر شمولا، لأنه يعكس على أفضل وجه نهج البرنامج. ويقوم هذا النهج على الفكرة القائلة بأن كل سياق يتضمن بعض القدرات، ويستخدم قاعدة القدرات هذه كنقطة انطلاق ثم يدعم الجهود الوطنية لتعزيزها والاحتفاظ بها. وهذه عملية تغيير من الداخل تقوم على الأولويات والسياسات والنتائج المرجوة المحددة وطنيا، وتضم مجالات تقتضي إدخال قدرات جديدة ومن ثم يتم أيضا دعم بناء قدرات جديدة.

تنمية القدرات عادة ما تشير إلى عملية خلق وبناء القدرات ثم بعد ذلك استخدامها وإدارتها والاحتفاظ بها. وتتبع هذه العملية من الداخل وتنطلق من إمكانات القدرات الوطنية القائمة.

بناء القدرات عادة ما يشير إلى العملية التي تدعم فقط المراحل الأولية من بناء وخلق القدرات وتقوم على افتراض عدم وجود أية قدرات يمكن الانطلاق منها. لذلك فهي أقل شمولا من عملية تنمية القدرات. وقد نشرت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية (OECD/DAC) أن بناء القدرات "يشير إلى عملية تبدأ بسطح خال وتتضمن تشييد بناء جديد خطوة بخطوة، استنادا إلى تصميم محدد سلفا. لكن التجربة أثبتت أنه يصعب النجاح في تحسين القدرات بهذه الطريقة". فقد يكون بناء القدرات متصلا بالأزمات أو الفترات التي تعقب الصراعات مباشرة حيث تكون القدرات الموجودة قد فقد معظمها بسبب تدمير القدرات أو نزوح القدرات.

ادارة التغير

الاستقلال هو التحرر من أي سلطة خارجية، بأي وسيلة كانت.[1][2][3] إذا كان هذا الاستقلال مشروطا فهذا يعبر عنه بشبه الاستقلال لا الاستقلال الكامل. وكثير ما يخلط البعض بين الاستقلال والانقسام الطائفي في دولة ما وهذا ما تجهد منظمات الأمم المتحدة إلى تغييره وخلق مناخ جديد من التسامح بين الطوائف والشعوب لإزالة أي إمكانية نشوب نزاعات مسلحة. لأن نشوب أي نزاع مسلح سيؤدي إلى تدخل قوى أجنبية أي رجوع الاحتلال بصيغة جديدة.

والاستقلال يختلف عن الحكم الذاتي، فالحكم الذاتي هو نظام اللامركزيه في السلطة، من جانب بعض المناطق التي تضم المجتمعات المحلية أو بلد واحد، وتتمتع ببعض السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، على بعض المواضيع التي هي أيضاً في متناول السلطة الوطنية.

يقصد به أن يعتمد بلد ما على (Closed Economy :أو الاقتصاد المغلق (بالإنجليزية (Autarky :الاكتفاء الذاتي (بالإنجليزية إمكانياته الخاصة للحصول على احتياجاته من السلع الاستهلاكية والاستثمارية، بهدف التقليل من مستوى التبعية السياسية والاقتصادية للدول الأخرى وبالتالي تحقيق درجة أعلى من الاستقلالية في قراراته ومواقفه الدولية والداخلية.[1][2][3] الاكتفاء الذاتي لايعني بأي حال من الأحوال وقف أو قطع التبادل التجاري مع الدول الأخرى وإنما إعداد وتأمين شروط وظروف داخلية وطنية لتحقيق ربحية أعلى للتبادل الاقتصادي عبر قنوات تقسيم العمل الدولي وذلك رغبة منه في تنمية الإنتاج المحلي كميا ونوعيا. بالتالي تحقيق مستوى إشباع نوعي وكمي أعلى لاحتياجات المواطنين الاستهلاكية والاستثمارية. من جهة أخرى يؤدي هذا الوضع الجديد إلى ارتفاع مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام. كل هذه التحولات لا تحدث تلقائيا ولابد من بذل الجهود المكثفة والحثيثة من جميع الوحدات الاقتصادية، أفرادا ومؤسسات وعلى كافة المستويات، ضمن أجواء الديموقراطية والشفافية الاقتصادية، السياسية والاجتماعية.

وهو إحدى السياسات الاقتصادية التي بمقتضاها تحاول أية دولة أن تستغني - كلما وسعها الجهد - عن الواردات من الدول الأخرى، وذلك باعتمادها على منتجاتها المحلية، بدلاً من المنتجات الأجنبية، في إشباع احتياجاتها الاستهلاكية من مختلف السلع والخدمات. وتبدو أهمية هذه السياسة في أوقات الحروب، حيث يتعذر استيراد السلع من الخارج للصعوبات والمخاطر التي تكتنف عمليات الشحن عبر البحار، وفي حالة وجود طاقات معطلة يمكن الإفادة منها باستخدامها في إنتاج السلع المماثلة للسلع المستوردة، حتى ولو كانت أسعارها المحلية في مبدأ الأمر أكثر ارتفاعًا من أسعار نظائرها من السلع المستوردة، أو في حالة الدول المتخلفة التي تسعى للتصنيع بغية الإفادة من فائض السكان في القطاع الزراعي، وهو الفائض الذي يتعطل تعطلاً مقنعًا والذي يمكن سحبه من ميدان الزراعة إلى الصناعة دون أن يهبط الناتج الزراعي الكلي.

البقائية

اذهب إلى التنقلاذهب إلى البحث

هذه مقالة غير مراجعة. ينبغي أن يزال هذا القالب بعد أن يراجعها محرر عدا الذي أنشأها؛ إذا لزم الأمر فيجب أن توسم (المقالة بقوالب الصيانة المناسبة. (أغسطس 2017

البقائية هي حركة أمريكية بالدرجة الأولى من أفراد أو مجموعات (يطلق عليهم اسم البقائيين أو المعدين) الذين ينشطون في الإعداد للحالات الطارئة, يتضمن ذلك الإضطرابات التي تحدث إختلال في النظام الإجتماعي أو السياسي تدريجيا من المحلية [إلى العالمية.[1][2][3

البقائيين غالبا يتدربون على إكتساب مهارات التداوي الطبي في الحالات الطارئة وتمارين الدفاع عن النفس وتخزين الأكل والماء والإعداد ليكونوا مكتفين ذاتيا وبناء منشآت (معزل البقاء أو ملاجئ تحت الأرض) التي يمكن أن تساعدهم في النجاة من الكوارث.

تاريخ استعمال مصطلح بقائي بدأ من عام 1976م, أما مصطلح معد مشتق من كلمة إعداد وتنامت شعبيا في فترة التسعينيات مع ردة الفعل من الإرهابيون

البقائية

اذهب إلى التنقلاذهب إلى البحث

هذه مقالة غير مراجعة. ينبغي أن يزال هذا القالب بعد أن يراجعها محرر عدا الذي أنشأها؛ إذا لزم الأمر فيجب أن توسم (المقالة بقوالب الصيانة المناسبة. (أغسطس 2017

البقائية هي حركة أمريكية بالدرجة الأولى من أفراد أو مجموعات (يطلق عليهم اسم البقائيين أو المعدين) الذين ينشطون في الإعداد للحالات الطارئة, يتضمن ذلك الإضطرابات التي تحدث إختلال في النظام الإجتماعي أو السياسي تدريجيا من المحلية [إلى العالمية.[1][2][3

البقائيين غالبا يتدربون على إكتساب مهارات التداوي الطبي في الحالات الطارئة وتمارين الدفاع عن النفس وتخزين الأكل والماء والإعداد ليكونوا مكتفين ذاتيا وبناء منشآت (معزل البقاء أو ملاجئ تحت الأرض) التي يمكن أن تساعدهم في النجاة من الكوارث.

تاريخ استعمال مصطلح بقائي بدأ من عام 1976م, أما مصطلح معد مشتق من كلمة إعداد وتنامت شعبيا في فترة التسعينيات مع ردة الفعل من الإرهابيون

تأهب

اذهب إلى التنقلاذهب إلى البحث

(لمعانٍ أخرى، انظر تأهب (توضيح.

التأهب (بالإنجليزية: Preparedness) ، هو مجموعة من الحركات البحثية والعملية القائمة على الإجراءات التي تُتخذ كتدابير وقائية لمواجهة الكوارث المُحتملة أو الغير متوقعة. ويشمل ذلك اجراءات الاستعدادات المادية (مثل مستودعات الإمدادات الطارئة، وتكييف المباني من أجل مقاومة الزلازل وما إلى ذلك)، والتدريب العملي على إجراءات الطوارئ.

تقييم

اذهب إلى التنقلاذهب إلى البحث

التقييم (بالإنجليزية: Evaluation) هو حكم لقيمة شيء ما أو أهمية فكرة معينة أو شخصية معينة أو نفوذ معين أو تأثير أياً كان.[1][2][3] وعملية التقييم هذه تستخدم في مجالات واسعة من النشاط الإنساني بما فيها التعليم والفنون والأعمال وعلوم الحاسب والقضاء الجنائي (بالإنجليزية: Criminal Justice) ، والهندسة التطبيقية، والمنظمات غير الربحية مثل الحكومات والرعاية الصحية وغيرها من الخدمات الإنسانية. وأحد أساليب التقييم تسنى روبرك.

التغيير الاجتماعي

في علم الاجتماع هو مصطلح يشير إلى أطروحات مفادها أن معظم الكيانات المجتمعية Conflict Theory نظرية الصراع تشهد حالة من الصراع الدائم من قبل المنضوين فيها بهدف تعظيم منافعهم، هذه الحالة الصراعية تسهم بشكل أساسي في [إحداث حالة حراك و تطور اجتماعي تصل إلى أقصى درجاتها مع قيام الثورات وما يصاحبها من تطورات سياسية.[1

أما نظرية الصراع في إطار العلاقات الدولية، فهي تشير إلى مجموعة من الأطروحات الفكرية التي قد تسهم في تفسير السلوك الخارجي للدول. ويعد الصراع العربي الإسرائيلي من أبرز أنواع الصراعات الدولية.

وفي حقيقة الأمر فإن المصطلح الأدق هو نظريات الصراع وليس نظرية الصراع، حيث تتسم كل منها بتفسير الصراع من أحد الأبعاد، بمعنى أن كل منها يعمد إلى تغليب بُعد أو محدد ما على الأبعاد الأخرى لظاهرة الصراع. وفضلاً عن التفسير يتضمن مصطلح نظرية أو نظريات الصراع أطروحات معينة (وسائل واستراتيجيات) للتعامل أو إدارة الصراع الدولي.

، هو أحد أبرز المفاهيم المتداولة التي طفت على سطح النقاش المحتدم بعد انتهاء الحرب conflict ويُعد مفهوم الصراع الباردة، وتفكك مفاصل الخصم التاريخي لليبرالية الديمقراطية، ومنذ تمادي حمى التبشير بنهاية ،التاريخ وفقاً لأطروحة فرانسيس فوكوياما، إثر "استبعاث" أطروحة الصدام الاستراتيجي بين الحضارات، وحروب المستقبل على يد صمويل هنتنجتون. الذي يرى أن الصدام بين "الحضارات" نتيجة حتمية. وهناك مقولة مفادها أنه : (عندما يوجد فرد يسود السلام وعند وجود اثنين ينشأ الصراع وعند وجود أكثر تبدأ التحالفات). هذه الحكمة تشير إلى القانون التاريخي الذي يحكم حياتنا بشكل عام، وسواء تعلق الأمر بالمجتمعات الوطنية أو على المستوى الدولي فقانون الصراع هو الذي يحكم الكون. ومهما كان شكل الوحدة الإنسانية، أسرة، قبيلة، أمة فإنها محكومة بقانون الصراع تلك قاعدة تاريخية... لا تحتاج إلي إثباتات مجهدة.

يرى الكثير من مفكري الغرب أن الصراع ظاهرة طبيعية في حياة الإنسان وفي حياة المؤسسات جميعاً فبدءاً من الأسرة وإلى مستوى الإنسانية مروراً بالقبيلة والدولة والأمة فإن قانون الصراع هو ما يحكم المؤسسات جميعاً. غير أن أشكال الصراع ليست واحدة في هذه المؤسسات كما أن نتائجه مختلفة فهو يتدرج في شدته فيبدأ صراعاً ناعماً في مستوى الأسرة ويصل ذروته على مستوى الإنسانية فقد يصل إلى حد الحروب والصدام.

مراجع

نظرية المنظومات العالمية هي النظرية التي تدرس تطور منظومات الاجتماعات ويعتبر مؤيدو تلك النظرية أن الدراسة لتطور مجتمع واحد غير كافية للفهم الحقيقي لذلك التطور. ومن مؤسسي هذه النظرية سمير أمين وأندرية غوندير فرانك (Andre Gunder Frank) وإمانوئيل واليرستاين (Immanuel Wallerstein).

في الشرق الأوسط في حوالي سنة (the World System) وحسب رأي أندرية غوندير فرانك ظهرت المنظومة العالمية 3000 قبل الميلاد. ويعتقد بعض الباحثين الآخرين أنها نشأت قبل ذلك بعدة آلاف سنة. وبعد ذلك اتسعت عبر عدة مراحل وفي القرن التاسع عشر ضمت العالم كله.

فهناك معطيات كثيرة تدلّ إلى الانتشار المتواصل للاختراعات التكنولوجية الكبرى (النباتات الزراعية مثل القمح والشعير، والحيوانات الداجنة مثل البقر والخروف والماعز والحصان، والمعدات المهمة مثل المحراث أو العجلة، والمعادن مثل النحاس والبرونز والحديد، الخ) أثناء عدة آلاف سنة قبل الميلاد في كل الحزام الهائل من المجتمعات الممتدّ من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادئ. ونتيجةً لعمليات الانتشار هذه من المستحيل أن نقول إنّ تطوّر كل مجتمع في هذا الجزء من العالم كان تطوّراً مستقلا بالفعل. وفي نهاية الألفيّة الأولى قبل الميلاد نستطيع أن نشاهد حزاماً من الحضارات ممتدّاً من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادئ محتوياً على أفريقيا الشمالية وأوروبا الجنوبية وأوروبا الغربية وآسيا الغربية وآسيا الوسطى وآسيا الجنوبية فكلها (cultural complexity) وآسيا الشرقية، ولكل حضارات تلك الحزام الهائل مستوى متشابه جدّاً من التعقيد الثقافي تتّصف بالزراعة المكثّفة للحبوب، وتربية الأبقار والخراف والماعز، واستخدام المحراث وميتالورجيا الحديد ووسائل نقل ذات عجلات، وجيوش مُدرّبة منظّمة، مسلَّحة بأسلحة متشابهة جدّاً، وأهمّيّة الفرسان والدواوينية والفلسفات المتطوّرة الدارسة

المسائل المتشابهة الخ (ومن الممكن مواصلة هذه القائمة على صفحات عديدة). وقبل ذلك بعدّة آلاف سنة وُجد حزام آخر متكوّن من مجتمعات ذات مستوى متشابه جدّاً وامتدّ ذلك الحزام من البلقان إلى حدود نهر السند. والجدير بالذكر أنّه في الحالتين كلتيهما احتوى الحزامان على الجزء الأكبر من سكّان العالم فلذلك يمكن وصف ايهما كالمنظومة العالمية.

مصادر

نظرية الهيكلة

اذهب إلى التنقلاذهب إلى البحث

نظرية الهيكلة هي نظرية اجتماعية طورها عالم الاجتماع البريطاني "أنطوني جيدنز" والتي تهدف إلى توضيح التداخل بين الموجودات البشرية والبنى الاجتماعية التي ينتمون إليها.[1] فالتفسيرات الخاصة بالحياة الاجتماعية في وجهة نظر "جيدنز" Structure التي تتشكل من المقاصد والمعاني ونشاطات الأفراد، أو تميل إلى البنية Agency إما تميل إلى القوة أو الفاعلية التي هي المنطق والقيود وأنظمة المجتمع. وقد اقترح "جيدنز" بديلاً لتلك الثنائية من خلال إعادة انتاج الحياة الاجتماعية كعملية بنائية مستمرة. فالبنية موجودة في كل لحظة من لحظات التفاعل الاجتماعي، والبنى ليست قيودًا فحسب بل هي الظروف المناسبة للعمل والفعل الاجتماعي.

التحرير الاقتصادي

إصلاح ضريبي

اذهب إلى التنقلاذهب إلى البحث

الإصلاح الضريبي هو عملية تغيير الطريقة التي يتم بها جمع أو إدارة الضرائب من قبل الحكومة.[1][2][3] المصلحين الضريبيين لديهم أهداف مختلفة. يسعى البعض إلى خفض مستوى الضرائب المفروضة على جميع الناس من قبل الحكومة. يسعى البعض لجعل النظام الضريبي أكثر تصاعديه أو أقل تصاعدية. وهناك آخرون يسعون إلى تبسيط النظام الضريبي وجعل النظام أكثر قابلية للفهم أو أكثر عرضة للمساءلة.

مراجع

تحرير اقتصادي

اذهب إلى التنقلاذهب إلى البحث

التحرير الاقتصادي أو لبرلة الاقتصاد هو تخفيف اللوائح والقيود الحكومية على الاقتصاد لزيادة مشاركة الكيانات الخاصة. يرتبط التحرير الاقتصادي بالليبرالية الكلاسيكية ولذلك، يعرف باختصار بأنه "إزالة الضوابط" من أجل تشجيع التنمية الاقتصادية.[1] كما أنه مفهوم مرتبط بالنيوليبرالية.

اتبعت معظم دول العالم الأول طريق التحرير الاقتصادي في العقود الأخيرة بهدف زيادة قدراتها التنافسية كبيئات مناسبة للأعمال. تشمل سياسات التحرير الخصخصة الجزئية أو الكاملة للمؤسسات الحكومية والأصول، زيادة مرونة سوق العمل، إنخفاض معدلات الضرائب للشركات، فرض قيود أقل على رؤوس الأموال المحلية والأجنبية، وإيجاد أسواق مفتوحة. في البلدان النامية، يشير التحرر الاقتصادي إلى مزيد من "الانفتاح" على رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية. تعتبر الصين والهند والبرازيل من أسرع الاقتصادات النامية نمواً اليوم، فقد حققت هذه الدول معدلات نمو اقتصادي سريعة بعد تحرير اقتصاداتها لرأس المال الأجنبي.[2]

العديد من البلدان في الوقت الحاضر، لا سيما في العالم الثالث، ليس لديها أي خيار سوى العمل على تحرير اقتصاداتها من أجل تظل قادرة على المنافسة في جذب واستبقاء كل من استثماراتها الداخلية والخارجية. على سبيل المثال، في عام 1991، لم يكن أمام الهند أي خيار سوى تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الليبرالية.[3] الضد الكلي للاقتصاد المتحرر يتمثل في اقتصاد دولة

مثل كوريا الشمالية ، نظام "الاكتفاء الذاتي" أغلق الأبواب أمام التجارة الخارجية والاستثمار. ومع ذلك، كوريا الشمالية ليست منفصلة تماما عن الاقتصاد العالمي، لأنها تتلقى المساعدات من دول أخرى مقابل السلام والقيود على برنامجها النووي. المثال آخر هو الدول الغنية بالنفط مثل السعودية والإمارات العربية المتحدة، فهذه دول لا ترى حاجة إلى مزيد من الانفتاح على رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية لأن احتياطياتها النفطية توفر لهم عائدات ضخمة.

طالع أيضا

الخصخصة مصطلح حديث نسبياً، وقد أشارت الكتابات الاقتصادية التي عالجت الخصخصة إلى أكثر من مُسمى. فقد قيل "الخصخصة" أو "التخصيص" أو "التحول إلى القطاع الخاص"(هامش)، وكلها مفردات تُفيد حالة انتقال الملكية من المؤسسات الحكومية (ما يُسمى بالقطاع العام) إلى القطاع الخاص. كما تُشير الخصخصة على النطاق الأوسع إلى إدخال قوى السوق وآليات العرض والطلب والمنافسة إلى اقتصاد الدولة. وفي كثير من الحالات (خاصة في وسائل الإعلام غير المتخصصة) يُشير المصطلح – ببساطة- إلى بيع المشروعات العامة للقطاع الخاص. وبين هذين البُعدين المتطرفين عَبَّر الكتاب المختلفون عن معانٍ مختلفة.

محتويات

- 1 تعريف الخصخصة
- 2 مفهوم الخصخصة
- 3 نبذة تاريخية
- 4 أشكال الخصخصة
  - 4.1 الخصخصة الكاملة
  - 4.2 الخصخصة الجزئية
  - 4.3 فك ارتباط المشاريع العامة بالبيروقراطية الحكومية
- 5 أهداف الخصخصة
- 6 أثار ونتائج تطبيقات الخصخصة
- 7 تطبيقات عملية للخصخصة
  - 7.1 اتجاهات الخصخصة في الدول النامية
- 8 دروس مستفادة من الخصخصة
  - 8.1 التنوع في استخدام أدوات التحول
  - 8.2 إيجاد بيئة اقتصادية مستقرة
  - 8.3 تحديد مبادئ توجيهية واضحة
  - 8.4 خطورة مقايضة الدَّين الخارجي بملكية المشروعات الوطنية

- 8.5 مراعاة المصلحة العامة
- 8.6 تجنب القرارات غير المدروسة
- 8.7 التدرج والانتقائية
- 8.8 دور الخصخصة كسياسة اقتصادية للإصلاح المالي
- 9 أساليب الخصخصة ودوافعها
  - 9.1 خصخصة عن طريق إعادة هيكلة المؤسسات
  - 9.2 خصخصة عن طريق تنظيم القطاع
  - 9.3 خصخصة عن طريق نقل الإدارة
- 10 الهوامش
- 11 مراجع
- 12 انظر أيضا

[تعريف الخصخصة[عدل

عرَّف "دونالد ستون" الخصخصة بأنها: "أي تحويل للملكية أو الإدارة من القطاع العام إلى القطاع الخاص، بشرط أن تتحقق السيطرة الكاملة للقطاع الخاص، والتي لا تتحقق في الغالب إلاّ بالانتقال الفعلي لملكية الأغلبية إلى القطاع الخاص". وعلى العكس من ذلك يُعرف "راما ندام" (1989) الخصخصة بأنها: "سلسلة متصلة عريضة من الإجراءات تمتد بين إلغاء التأميم، من ناحية، ونظام السّوق، من الناحية الأخرى". ويصف الخصخصة بأنها مدى تدخل عمليات المشروع العام داخل نظام قوى السوق، بما فيها التحرير والخروج عن اللوائح الحكومية.

فيما ذهب "لي كوان" إلى تعريف الخصخصة بوصفها "تحويل أو نقل أي نشاط أو تنظيم أي وظيفة من قطاع الأعمال العام، إلى النشاط الاقتصادي الخاص". ويتفق هذا التعريف مع المفهوم الذي قدمه "حسين عمر" للخصخصة بوصفها "تحويل الاقتصاد المصري إلى اقتصاد يعتمد على القطاع الخاص بدرجة كبيرة، وذلك عن طريق بيع الأصول والوحدات الإنتاجية المملوكة للدولة - كلاً أو جزءاً - لقطاع الأعمال العام، إما بشكل مباشر أو عن طريق طرح أسهم الشركة للبيع في الأسواق المالية".

وبناءً على ما سبق، يمكن تعريف الخصخصة بشكل أكثر تحديداً بوصفها مجموعة متكاملة من السياسات والإجراءات، التي تكفل نقل ملكية وإدارة المشاريع العامة أو المشتركة إلى القطاع الخاص، من أجل تحقيق التنمية بالاعتماد على حرية المنافسة، وتشجيع المبادرات الفردية، وتعبئة موارد القطاع الخاص، وإصلاح الجهاز الإداري للدولة، وتبسيط الإجراءات الحكومية.

كفاءة اقتصادية

اذهب إلى التنقلاذهب إلى البحث

الكفاءة الاقتصادية هو مصطلح يشير إلى الاستخدام الأمثل للموارد، وذلك بهدف تعظيم الإنتاج من السلع والخدمات. ويمكن القول أن أي نظام اقتصادي يعتبر أكثر كفاءة مقارنة مع نظام آخر (من الناحية النسبية) إذا كان يمكن من تقديم المزيد من السلع و الخدمات للمجتمع دون استخدام مزيد من الموارد.

الكفاءة من منظور إداري تعني القدرة على تحقيق الأهداف المحددة في زمن محدد مع مراعاة جودة المخرجات، وهو من مقاييس نجاح المؤسسات. أو هي الاستغلال العقلاني والأمثل والاقتصادي لموارد المؤسسة. أما الفعالية : مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها بأقل تكلفة وأقل وقت ممكن.

[1] [تعني الكفاءة (Efficiency) (نسبة المخرجات الفعلية)المتحققة (إلى المخرجات القياسية أو المخططة)، ويمكن التعبير عنها كالآتي:

(الكفـاءة = المخرجات المتحققة (الإنتاج الفعلي ÷

(المخرجات القياسية أو المخططة (الإنتاج القياسي أو المخطط

وهنا يتضح وجه العلاقة بين مفهوم الإنتاجية ومفهوم الكفاءة حيث ان الإنتاجية تعبر عن

القدرة على الإنتاج في حين تعبر الكفاءة عن مدى تطابق الإنتاج الفعلي مع الإنتاج المخطط أي أن

مؤشر الكفاءة يعد اختباراً معيارياً لمؤشر الإنتاجية.

و يتضح من ذلك أن الإنتاجية تُعد قياس للقدرة على تحويل المدخلات إلى مخرجات وفقاً

لمواصفات محددة وبأقل تكلفة ممكنة.

النمو الاقتصادي

إعادة التصنيع

اذهب إلى التنقلاذهب إلى البحث

إعادة التصنيع هي العملية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لتنظيم الموارد الوطنية بغرض إعادة إنشاء الصناعات. ويتم التقدم في هذه العملية نتيجة الحاجة لإعادة تنشيط الاقتصاديات الوطنية.

محتويات

- 1تفسيرات
- 2الأسباب وراء إعادة التصنيع
- 3قائمة المؤيدين
- 4انظر أيضًا
- 5المراجع
- 6وصلات خارجية

[تفسيرات[عدل

كانت كل من الصين والهند ودول جنوب شرق آسيا تمثل قوة صناعية لفترات طويلة من التاريخ الإنساني.[1] وعانت هذه الدول والمناطق من عدم وجود الإنتاج الصناعي بسبب الاستعمار خلال القرون من الثامن عشر وحتى القرن العشرين. وبعد

قرون عدة من استقلالها شرعت هذه الدول في استعادة دورها كدول صناعية. وخلال العقود الثلاث الأخيرة، زادت وتنوعت حصة هذه الدول في الناتج الصناعي الدولي.

والاستعانة بمصادر خارجية (GDP) وفي سياق انخفاض حصة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في إجمالي الناتج العالمي في التصنيع وتقديم الخدمات؛ فإن إعادة التصنيع تعتبر مقابلاً لمفهوم إلغاء التصنيع, وهي العملية التي يتم من خلالها نقل الصناعة, خاصة عملية التصنيع, خارج حدود البلاد والسعي للحفاظ على هذا الاتجاه.

[الأسباب وراء إعادة التصنيع[عدل

1. فيما يتعلق بالصناعات الأسيوية، فإن إعادة التصنيع هي عملية طبيعية للنمو الاقتصادي حيث تقوم القوى الصناعية السابقة الصين والهند ودول جنوب شرق آسيا بإعادة بناء اقتصادياتها.

2. ويؤمن المدافعون عن إعادة التصنيع أن التصنيع والوظائف الصناعية الأخرى عليها طلب أكبر من الناحية الاجتماعية والاقتصادية أكثر من وظائف قطاع الخدمة أو القطاع المالي.

3. كما تدفع المخاوف العسكرية أو الأمن القومي سياسات إعادة التصنيع وتعكس الرغبة في الاكتفاء الذاتي والشعور بالخوف على الطرق التجارية وخطوط الإمداد عند اشتعال الصراعات.

4. وقد تعكس سياسات إعادة التصنيع القلق بشأن الميزان التج

اقتصاد الحالة الثابتة

اذهب إلى التنقلاذهب إلى البحث

المحتوى هنا ينقصه الاستشهاد بمصادر. يرجى إيراد مصادر موثوق بها. أي معلومات غير موثقة يمكن التشكيك بها وإزالتها. ((ديسمبر 2018

ميّز عن ركود اقتصادي.

اقتصاد الحالة الثابتة (بالإنجليزية: Steady-state economy) (رأس المال) وحجم سكاني ثابت. في الواقع، مثل هذا الاقتصاد لا ينمو. ويشير المصطلح عادةً إلى الاقتصاد الوطني لبلد معين، ولكنه ينطبق أيضا على النظام الاقتصادي لمدينة أو منطقة أو العالم بأسره. في وقت مبكر من تاريخ الفكر الاقتصادي، تأمل الاقتصادي الكلاسيكي آدم سميث من القرن الثامن عشر مفهوم الدولة الثابتة للاقتصاد. ورأى سميث أن أي اقتصاد وطني في "الاستقرارية" العالم سوف ينتقل عاجلا أو آجلا إلى حالة نهائية من

اقتصاديات جانب العرض (بالإنجليزية: Supply-side economics) هي مدرسة الاقتصاد الكلي التي تقول أن النمو الاقتصادي يمكن أن تنشأ على نحو أكثر فعالية عن طريق خفض الحواجز بين الناس والإنتاج (العرض) السلع والخدمات وكذلك الاستثمار في رأس المال .[1][2][3] وفقا لاقتصاديات جانب العرض فإن المستهلكين يقومون بالاستفادة من زيادة المعروض من السلع والخدمات بأسعار أقل ، علاوة على ذلك ، فإن الاستثمار وتوسيع الأعمال زيادة الطلب على الموظفين. توصيات سياسة نموذجية من الاقتصاديين في جانب العرض هي انخفاض معدلات الضرائب الهامشية وأقل التنظيم. منحنى لافر يجسد مبدأ اقتصاديات العرض : أن عائدات الضرائب الحكومية من ضريبة محددة هي نفسها (لا شيء) في معدلات الضرائب 100 ٪ في معدلات الضريبة 0 ٪ على التوالي. معدل الضريبة الذي يحقق الأمثل، أو أعلى

إيرادات الحكومة هو في مكان ما بين هاتين القيمتين . كان يعتقد أن مصطلح " الاقتصاد في جانب العرض " ، لبعض الوقت، قد صاغه الصحفي يهوذا وانيسيكي في عام 1975، ولكن وفقا لأقوايل «جانب العرض» لروبرت دال اتكينسون ، و[3] جانب ") استخدم لأول مرة من قبل هربرت شتاين ، وهو المستشار fiscalists مصطلح " جانب العرض " ("العرض الاقتصادي السابق للرئيس نيكسون ، في عام 1976، وبعد ذلك فقط كان ذلك العام هذا المصطلح المتكررة من قبل يهوذا وانيسكي . استخدامه ضمنا أفكار الاقتصاديين روبرت موندیل وآرثر لافر . وشبهت اقتصاديات جانب العرض من قبل النقاد إلى " الاقتصاد أسفل هزيلة

إنتاجية

اذهب إلى التنقلاذهب إلى البحث

.(لمعانٍ أخرى، انظر إنتاجية (توضيح

الكفاءة الإنتاجية هي العلاقة بين مدخلات العملية الإنتاجية من جهة وبين المخرجات الناتجة عن هذه العملية من جهة أخرى، حيث ترتفع الكفاءة الإنتاجية كلما ارتفعت نسبة الناتج إلى المستخدم من الموارد.[1][2][3] ويمكن القول أن رقم الانتاجية = كمية الانتاج/ساعات العمل الفعلية

محتويات

- 1أهمية الكفاءة الإنتاجية
- 2أوجه الكفاءة الإنتاجية
- 3كيفية رفع الكفاءة الإنتاجية في المنشأة
- 4انظر أيضا
- 5المصادر

[أهمية الكفاءة الإنتاجية[عدل

:إن ارتفاع الكفاءة الإنتاجية يعتبر أمرا مهما لكل من الفرد والمنظمة والمجتمع

- .فبالنسبة للفرد يؤدي ارتفاع كفاءته الإنتاجية إلى حصوله على أجر أعلى وبالتالي ارتفاع مستواه المعيشي
- أما بالنسبة للمنظمة فنجد أن ارتفاع كفاءتها الإنتاجية يؤدي لتخفيض التكاليف الذي يتيح تخفيض الأسعار وتعزيز المركز التنافسي للمنظمة، وبالتالي زيادة الأرباح.
- أما بالنسبة للمجتمع فيؤدي ارتفاع الكفاءة الإنتاجية إلى زيادة حجم الإنتاج وتخفيض الأسعار وبالتالي ارتفاع المستوى المعيشي لأبناء المجتمع عموما.

[أوجه الكفاءة الإنتاجية[عدل

ويمكن النظر للكفاءة الإنتاجية من وجهين:

- الأول كمي ويعني كمية الإنتاج النهائي.
- الثاني كيفي ويعني مدى الجودة المتوفرة في الشق الأول، ومن الضروري أخذ الشقين في الاعتبار عند القياس، لأنه لا فائدة من إنتاج كم كبير ولكنه ذو جودة منخفضة لا يلقى الطلب الكافي عليه في السوق.

[كيفية رفع الكفاءة الإنتاجية في المنشأة[عدل

ويمكن للمنشأة أن ترفع كفاءتها الإنتاجية بإحدى الطرق الآتية:

- زيادة قيمة المنتج النهائي مع تخفيض قيمة الموارد المستخدمة.
- زيادة قيمة المنتج النهائي مع بقاء قيمة الموارد.
- زيادة قيمة المنتج النهائي مع زيادة الموارد المستخدمة بنسبة أقل.
- بقاء قيمة المنتج النهائي ثابتة وتخفيض الموارد المستخدمة.
- تخفيض قيمة المنتج النهائي مع تخفيض قيمة الموارد المستخدمة بنسبة أعلى.

[معلومات أساسية[عدل

بعد المرحلة الأخيرة من التحول الصناعي الأولي، عُرف التحول الأول من الاقتصاد الزراعي إلى الاقتصاد الصناعي بالثورة الصناعية، وحدث ذلك خلال الفترة من منتصف القرن الثامن عشر إلى أوائل القرن التاسع عشر في مناطق معينة من أوروبا وأمريكا الشمالية؛ بدأت في بريطانيا العظمى، تلتها بلجيكا وسويسرا وألمانيا وفرنسا. [3] من خصائص هذا التحول الصناعي المبكر: التقدم التكنولوجي، والتحول من العمل الريفي إلى العمالة الصناعية، والاستثمارات المالية في الهيكل الصناعي الجديد، والتطورات المبكرة في الوعي الطبقي والنظريات المتعلقة بهذا. [4] أطلق عليها المعلقون فيما بعد "الثورة الصناعية الأولى". 5]]

الثورة الصناعية الثانية" تصف وتسمي التغييرات اللاحقة التي حدثت في منتصف القرن التاسع عشر بعد تحسين المحرك " البخاري، واختراع محرك الاحتراق الداخلي، وتسخير الكهرباء، وبناء القنوات، وخطوط السكك الحديدية والطاقة الكهربائية . أعطى اختراع خط التجميع هذه المرحلة دفعة. حلت مناجم الفحم ومصانع الصلب ومصانع النسيج محل المنازل كمكان للعمل. 8] [7] [6]]

بحلول نهاية القرن العشرين، أصبحت شرق آسيا واحدة من أحدث المناطق الصناعية في العالم. [9] تخضع دول البريكس ((البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا) لعملية التحول الصناعي. [4

هناك الكثير من الكتابات حول العوامل التي تسهل التحديث الصناعي وتنمية المشاريع. [10]

[عواقب اجتماعية[عدل

[تحضر[عدل

نظراً لأن الثورة الصناعية كانت عبارة عن تحول من المجتمع الزراعي، فقد هاجر الناس من القرى بحثاً عن وظائف إلى أماكن أقيمت فيها المصانع. أدى هذا التحول من سكان الريف إلى التحضر وزيادة في عدد سكان المدن. زاد تركيز العمالة في المصانع من التوسع الحضري وحجم المستوطنات، لخدمة وإيواء عمال المصانع.

[استغلالية[عدل

يتعين على العمال الصناعيين إما مغادرة أسرهم أو جلبهم للعمل في البلدات والمدن التي توجد فيها هذه الصناعات.

[تغيرات في هيكل الأسرة[عدل

هيكل الأسرة يتغير مع التحول الصناعي. أشار عالم الاجتماع تالكوت بارسونز إلى أنه في مجتمعات ما قبل الصناعة، يوجد هيكل عائلي ممتد يمتد لعدة أجيال وربما بقي في نفس المكان لعدة أجيال. في المجتمعات الصناعية، تسود الأسرة النووية، التي تتكون من الآباء والأمهات وأطفالهم فقط. الأسر والأطفال الذين يصلون إلى مرحلة البلوغ هم أكثر قدرة على الحركة ويميلون إلى الانتقال إلى مكان وجود الوظائف. الروابط العائلية الممتدة تصبح أكثر هشاشة.

تُعد الثورة الصناعية أولى أشكال التحوّل من الاقتصاد الزراعي إلى لاقتصاد الصناعي، وذلك منتصف القرن التاسع عشر وحتى بدايات القرن التاسع عشر في مناطق مُعيّنة بأوروبا وأمريكا الشمالية؛ حيث بدأت في المملكة المتحدة وتبعها كل من بلجيكا وألمانيا وفرنسا فيما عُرف لاحقًا بالثورة الصناعية الأولى.[3][4]

بينما تشير الثورة الصناعية الثانية للتغييرات الناتجة عن التعديلات المُدخلة على مُحرّكات البخار منتصف القرن التاسع عشر، واختراع محركات الاحتراق الداخلي وتسخير الكهرباء وشق القنوات ومد خطوط السكك الحديدية وخطوط توصيل الكهرباء، كما أعطى إنشاء خطوط التجميع دفعة قوية لتلك المرحلة.[5][6][7]

ومع نهاية القرن العشرين، برزت دول شرق أسيا كأحدث المناطق الصناعية في العالم.[8]

[التبعات الاجتماعية[عدل

[التمدد الحضري[عدل

- مقالة مفصلة: تمدد حضري

أدى تركيز العمل في المصانع لقيام المجتمعات الحضرية لتسكين وخدمة العمّال.

[استغلال المصادر[عدل

- مقالة مفصلة: استغلال المصادر

حيث يتطلّب استغلال المصادر ترك العُمّال لذويهم والانتقال للمدن الصناعية.

[تغيير الهيكل العائلي[عدل

بيّن عالم الاجتماع الأمريكي تالكوت بارسونز إلى التغيرات الطارئة على الهيكل العائلي في أعقاب الثورة الصناعية، حيث أشار لوجود نموزج الأسرة الممتدة في المجتمعات المختلفة قُبيل الثورة الصناعية، حيث بقت العائلة نفسها، ولأجيال مُتعاقبة، في نفس المكان، على عكس المجتمعات الصناعية الذي يطغى فيه نموزج الأسرة النواة؛ المكوّنة عادةً من الأبوين والأبناء الناشئين؛ وهي عائلات أكثر حركة، تسعى للتنقّل والترحال إلى الأماكن التي تتوافر بها فُرص العمل، مما أدى لزوال الروابط الأسرية الممتدة.[9]

يقوم مجتمع التنمية الدولية العالمي حاليًا، والمتمثل في البنك الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالإضافة للعديد من منظمات هيئة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، بدعم السياسات التنموية كتنقية المياة، والتعليم الأساسي، والسياسات التعاونية بين دول العالم الثالث المُختلفة،[10] على الرغم من ثقة بعض الدول الصناعية الكبرى من عدم ملائمة السياسات التصنيعية لدول الجزء الجنوبي من العالم والمعروفة مجازًا بدول العالم الثالث، أو ذات أية فائدة على المدى الطويل، حيث لن

تتمكن هذه السياسات سوى من خلق صناعات محلية عديمة الكفاءة، غير قادرة على المنافسة في إطار تفعيل سياسات التجارة الحرة نفسها.

إضافة إلى ذلك العلاقات المتشابكة بين النمو الاقتصادي والتوظيف والحد من مستوى الفقر، إذ تُعد سياسات زيادة الإنتاج سببًا في زيادة معدلات البطالة والحد من فرص العمل،[11] علاوة على الاختلافات المتعددة بين القطاعات الإنتاجية المختلفة؛ حيث يعجز القطاع الصناعي عن تحقيق التوافق بين زيادة الإنتاج وتوفير فرص العمل، بعكس قطاع الخدمات القادر على تحقيق معدلات توافقية أعلى.

ويُعتبر أكثر من 40% من العُمّال في العالم عُمّالًا فقراء، إذ يعجزون عن توفير دخلًا يوميًا يضعهم وأُسرهم فوق حد الفقر والمُقدّر بتوفير دخل يومي يوازي واحد ونصف دولارًا أمريكيًا،[11] علاوة على ظاهرة التصفية الصناعية التي شهدتها دول الاتحاد السوفيتي السابق أعقاب تحوّلها لاقتصاد السوق وما ترتّب عليه من زيادات معدلات البطالة وتوجّه العاطلين عن العمل للقطاع الزراعي

تنمية اقتصادية مجتمعية

اذهب إلى التنقلاذهب إلى البحث

هو مجال الدارسة الذي يستخلص بدأب المشاركة المجتمعية عند العمل مع القطاعين (CED) التنمية الاقتصادية المجتمعية الحكومي والخاص بهدف إنشاء مجتمعات وصناعات وأسواق قوية. إن "التنمية الاقتصادية المجتمعية" منهج شامل متعدد الوجوه للتعامل مع التغير المجتمعي ولا يقتصر فقط على برامج مكافحة الفقر، كما أنه ليس مرادفًا للتوظيف الصناعي. فالتنمية الاقتصادية المجتمعية ليست محاولة لاستغلال الموارد لتحقيق أقصى عائد اقتصادي."lt;ref>Ron Schaffer, Steven C. Deller, David W. Marcouiller. Community Economics: linking theory and practice. Iowa State University Press. 2004. اطلع عليه بتاريخ January 15, 2011. </ref>

تشجع التنمية الاقتصادية المجتمعية على استخدام الموارد المحلية بطريقة تُحسن الفرص الاقتصادية بالمزامنة مع تحسين الظروف الاجتماعية بطريقة مستدامة. وتطبق مبادرات التنمية الاقتصادية المجتمعية غالبًا للتغلب على الأزمات وزيادة فرصة المجتمعات المحرومة. ومن جوانب "توضيع الاقتصاد"، تكون التنمية الاقتصادية المجتمعية عملية متركزة على المجتمع وتمزج تلك العملية ما بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية لتدعيم الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية للمجتمعات. وقد تكون جزءًا من مبادرة التنمية الاقتصادية المجتمعية المستدامة إيكولوجيًا. وتشير الأبحاث إلى أن إحدى فوائد رأس مال مشروع تنمية المجتمع هي تأثيرها في جلب استثمار رأس مال المشروع التقليدي إلى المناطق الفقيرة في الخدمات.[1]

تعد التنمية الاقتصادية المجتمعية بديلاً لـ التنمية الاقتصادية التقليدية. والركيزة الأساسية لها هي : "...أنه ينبغي معالجة المشكلات التي تواجه المجتمع بطريقة شاملة وتشاركية - ومن أمثلة تلك المشكلات البطالة والفقر والفصل بين الوظائف والانحلال البيئي وفقدان السيطرة على المجتمع.

تشترك التنمية الاقتصادية المجتمعية غالبًا في عملية إقامة المشروعات الاجتماعية التي هي جزء من الاقتصاد الاجتماعي. وتعد المشروعات الاجتماعية القائمة على المجتمع، ويطلق عليها أحيانًا القطاع الثالث، شراكة بين الهيئات الحكومية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والشركات الوطنية الكبيرة والشركات متعددة الجنسيات وقطاع المؤسسات غير الربحية، وتهدف تلك المشروعات إلى تحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية و/أو بيئية التي لا يمكن لأي من تلك الهيئات تحقيقها لذاتها أو بذاتها

ركود اقتصادي

اذهب إلى التنقلاذهب إلى البحث

ميّز عن اقتصاد الحالة الثابتة.

الركود الاقتصادي هو مصطلح يعبر عن هبوط في النمو الاقتصادي لمنطقة أو لسوق معين، وعادة سبب الهبوط في النمو الاقتصادي نابع من أن الإنتاج يفوق الاستهلاك الأمر الذي يؤدي إلى كساد البضاعة وانخفاض الأسعار والذي بدوره بصعب [على المنتجين بيع المخزون، لذلك ينخفض معدل الإنتاج والذي معناه أيدي عاملة أقل، وارتفاع في نسبة البطالة.[1][2][3

المشكلة الأساسية انه إذا أصاب الركود الاقتصادي فرع مركزي في الاقتصاد مثال(فرع المصارف أو فرع التصنيع) الأمر الذي ينعكس على بقية القطاعات فتدخل بركود اقتصادي مستمر.

وهنالك اختلاف على كيفية تحديد مدى تواجد البلاد في ركود اقتصادي لكن من المتبع ان يكون النمو في الناتج القومي أعلى من نسبة النمو الطبيعي في تعداد السكان (الذي يؤثر بشكل طردي على الناتج القومي الإجمالي)، في الولايات المتحدة يعرف الركود على أنه نمو سلبي للناتج القومي على مدى 6 أشهر أي نصف سنة.

أفضل علاج للخروج من الركود الاقتصادي هو رفع الانفاق الحكومي الاستهلاكي والذي بدوره ينقل البلاد من ركود اقتصادي إلى حالة نمو، أو تخفيض الفائدة بواسطة المصرف المركزي الأمر الذي يسمح للمصالح والمصانع بإمكانية تحمل دين أكبر وأيضاً يخفف جاذبية التوفير لدى القطاع الخاص مما يرفع نسبة الاستهلاك لديهم الأمر الذي يدفع السوق نحو نمو اقتصادي.

الركود حالة طبيعية في الاقتصاد الراسمالي وغير مخطط له، وسببه هو عدم الملائمة بين الإنتاج والاستهلاك، ولكن في الدول الاشتراكية لا يوجد ركود اقتصادي بسبب عدم وجود اقتصاد مفتوح وجميع عمليات الإنتاج مراقبة من قبل الحكومة فلن تصل أبداً إلى وضع فيه الإنتاج أعلى من الاستهلاك الا انها دائماً تتواجد في وضع عكسي وهو مساو للاستهلاك أو ان الإنتاج أقل من الاستهلاك الأمر الذي يخلق نوع من نقص في المواد الضرورية نتيجة كثرة الطلب عليها.

اما في حالة تزايد الركود الاقتصادي فان ذلك يؤدي إلى كساد والذي تكون نتائجه أقوى وأخطر من الركود الاقتصادي.

شهد القرن العشرين حالة من الركود الاقتصادي عام 1929 والمعروف ب الكساد الكبير، وكانت أضخم ركود اقتصادي شهده التاريخ

قتصاد روبنسون كروزو

اذهب إلى التنقلاذهب إلى البحث

اقتصاد روبنسون كروزو هو إطار عمل بسيط لدراسة مسائل أساسية في علم الاقتصاد.[1] يفترض هذا الإطار وجود مستهلك واحد ومنتج واحد وسلعتين. العنوان "روبنسون كروزو" يعود إلى الرواية التي تحمل نفس الاسم والتي ألفها دانييل ديفو في 1719.

يعد اقتصاد روبنسون كروزو تجربة فكرية، وجد الكثير من اقتصاديي التجارة الدولية هذه القصة البسيطة والمثالية ذات أهمية نتيجة لما تتيحه من تبسيط لتعقيدات العالم الحقيقي. الافتراض الضمني هو أن دراسة اقتصاد العميل الواحد ستقدم تبصرات مفيدة إلى كيفية عمل اقتصاد العالم الحقيقي ذي العملاء الاقتصاديين الكثر. تصف هذه المقالة دراسة كل من سلوك المستهلك وسلوك المنتج والتوازن بصفتها جزء من الاقتصاد الجزئي. في حقول أخرى لعلم الاقتصاد، يستخدم إطار عمل اقتصاد كروزو للشيء نفسه. على سبيل المثال، في المالية العامة، يستخدم اقتصاد روبنسون كروزو لدراسة الأنواع المتعددة من السلع العامة وأبعادًا محددة للمنفعة الجمعية.[2] وفي اقتصاد النمو، يستخدم اقتصاد كروزو أيضًا لبناء نماذج نمو للبلدان النامية وتحت النامية بهدف الدخول في مسار نمو مستقر باستخدام تقنيات الادخار والاستثمار.

في اقتصاد روبنسون كروزو هناك شخص واحد، روبنسون كروزو بذاته. وهو يتصرف كمنتج يعمل على تعظيم أرباحه، بالإضافة إلى كونه مستهلكًا يعظم استفادته.[3] وتُقدم احتمالية التجارة في هذا الإطار بإضافة شخص آخر إلى الاقتصاد. هذا الشخص هو صديق كروزو، مان فاراداي. مع أنه في الرواية يلعب دور خادم كروزو، إلا إنه في إطار العمل الاقتصادي هذا يعد شخصًا آخر له إمكانيات اتخاذ قرارات مكافئة لما لدى كروزو. بالإضافة إلى ذلك، يمكن تحليل شروط أمثلية باريتو [باستحضار مفهوم صندوق إدجورث.[1

[الافتراضات الأساسية لاقتصاد روبنسون كروزو هي:[4

1. الجزيرة مقطوعة عن باقي العالم (وعليه التجارة غير ممكنة).

2. هناك عميل اقتصادي واحد (كروزو ذاته).

3. كل السلع على الجزيرة يجب أن تنتج وتوجد عبر الموارد الموجودة أصلًا

لعنة الموارد

اذهب إلى التنقلاذهب إلى البحث

لعنة الموارد تشير إلى مفارقة أن البلدان التي تحتوي على وفرة من الموارد الطبيعية، وتحديدا الموارد غير المتجددة مثل المعادن والوقود، تميل نحول نمو أقتصادي أقل وتحول ديمقراطي أقل ونتائج تنمية أسوأ من البلدان ذات الموارد الطبيعية القليلة. يتفرض حدوث هذا لأسباب عديدة مختلفة، وهناك العديد من المناقشات الأكاديمية حول متى ولماذا يحدث هذا. ويعتقد معظم الخبراء أن لعنة الموارد ليست عالمية أو لا مفر منها، ولكنها تؤثر على أنواع معينة من البلدان أو المناطق في ظل ظروف معينة.

النمو الإحتوائي (بالإنجليزية: Inclusive growth) ، هو مفهوم يقدم فرصا متكافئة للمشاركين الاقتصاديين خلال النمو الاقتصادي مع الفوائد التي يتحملها كل قسم من قطاعات المجتمع. [1] [2] [3] ويتسع هذا المفهوم لنماذج النمو الاقتصادي التقليديه ليشمل التركيز على المساواة في الصحة ورأس المال البشري والجودة البيئية والحماية الاجتماعية والأمن الغذائي ([4]).

ويعني تعريف النمو الإحتوائي للجميع وجود صلات مباشرة بين محددات الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي للاقتصاد والنمو الاقتصادي. البعد الاقتصادي الجزئي يجسد أهمية التحول الهيكلي للتنويع الاقتصادي والمنافسة، في حين يشير البعد الكلي ، الإنتاجية (GDP) أو الناتج المحلي الإجمالي (GNP) للتغيرات في المجاميع الاقتصادية مثل الناتج الإجمالي القومي في البلاد [الكلية لعوامل الإنتاج، وعامل الكلي المدخلات. [5

ويتطلب النمو الاقتصادي المستدام نموا إحتوائيا. ومن الصعب أحيانا الحفاظ على هذا الأمر لأن النمو الاقتصادي قد يؤدي إلى آثار خارجية سلبية، مثل زيادة الفساد، الذي يمثل مشكلة رئيسية في البلدان النامية. ومع ذلك، فإن التركيز على الإحتوائية - وخاصة على تكافؤ الفرص من حيث الوصول إلى الأسواق والموارد والبيئة التنظيمية غير المنحازة - هو عنصر أساسي للنمو الناجح. ويتخذ نهج النمو الإحتوائي منظورا أطول أجلا، حيث ينصب التركيز على العمالة المنتجة كوسيلة لزيادة دخول الفئات الفقيرة والمستبعدة ورفع مستوى معيشتها ([6]).

النمو الاقتصادي عبارة عن عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة عبر فترة ممتدة من الزمن (ربع قرن) بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان، مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث، والحفاظ علي الموارد غير المتجددة من النضوب.[1][2][3]

هناك تعريفات متعددة للتنمية الاقتصادية. ومن التعريفات الشائعة انها عملية تتضمن تحقيق معدل نمو مرتفع لمتوسط دخل الفرد الحقيقى خلال فترة ممتدة من الزمن (3عقود مثلا)على الا يصاحب ذلك تدهور في توزيع الدخل أو زيادة في مستوى الفقر في المجتمع.[4][5]

كما يعرف أيضا على أنه الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين. وهذه السلع يتم إنتاجها باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية، وهي الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم. بالاضافة إلى ان النمو الاقتصادي هو الزيادة في القيمة السوقية للسلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد ما على مر الزمن.

محتويات

- مؤاشرات قياس التنمية1
- أهمية التنمية الاقتصادية2
- متطلبات التنمية الاقتصادية3
- انظر أيضا4
- المراجع5
- وصلات خارجية6

[مؤاشرات قياس التنمية[عدل

من أكثر المؤاشرات استخداما لقياس مستوى التنمية الاقتصادية التي تحققت في دولة ما بالمقارنة بدولة أخرى:

- عدد السكان
- متوسط دخل الفرد الحقيقي
- متوسط دخل الفرد المصحح بتعادل القوة الشرائية
- مؤشرات التنمية البشرية كالصحة والتعليم والتدريب
- القدرة الانتاجية

[أهمية التنمية الاقتصادية[عدل

1. زيادة الدخل الحقيقي وبالتالي تحسين معيشة المواطنين
2. توفير الاستقرار الهادف والذي من خلاله يتم الارتقاء بالمجتمعات
3. زيادة الدخل القومي

[متطلبات التنمية الاقتصادية[عدل

1. التخطيط وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة
2. الإنتاج بجوده وتوفير التكنولوجيا الملائمة ، وتدريب الموارد البشرية المتخصصة
3. وضع السياسات الاقتصادية الملائمة
4. توفير الأمن والاستقرار اللازمَين
5. نشر الوعي التنموي بين المواطنين

يعتبر أهم متطلب من متطلبات التنمية الاقتصادية العدالة الاجتماعية حيث ان عدم توافرها يؤدي إلى إخلال في عملية التنمية.وأيضا المشاركة المجتمعية في عملية التنمية وذلك بإشراك المجتمع في قرارات التنمية وذلك لزيادة تقبل المجتمع للتغير نحو التنمية الاقتصادية.

التنمية الدولية

احتياجات أساسية

اذهب إلى التنقلاذهب إلى البحث

إن أسلوب الاحتياجات الأساسية أحد أهم أساليب قياس الفقر المطلق، ويسعى لتعريف الحد الأدنى للمصادر المطلقة اللازمة لتحقيق الرفاهية المادية طويلة الأجل والتي تكون عادة باعتبار السلع الاستهلاكية. ومن ثم يُعرف خط الفقر بأنه مقدار الدخل اللازم للوفاء بهذه الاحتياجات، وكانت منظمة العمل الدولية (ILO) أول من قدم أسلوب "الاحتياجات الأساسية" في مؤتمر العمالة العالمي (World Employment Conference) 1976 عام.

تضم القائمة التقليدية "للاحتياجات الأساسية" المباشرة كلاً من الطعام (شاملاً الماء) والمأوى والملبس،[1] وتؤكد الكثير من القوائم الحديثة على أن الحد الأدنى من "الاحتياجات الأساسية" لا يقتصر فقط على الطعام والماء والمأوى بل يشمل أيضًا الصحة العامة والتعليم والرعاية الصحية، لذا تستخدم المنظمات المختلفة قوائم متباينة.

ترتكز أساليب أخرى ذات صلة على "الإمكانات" بدلاً من الاستهلاك وهى أساليب استقت فكرتها من عمل أمارتيا سن (Amartya Sen).

عند الحديث عن التطوير، ينصب تركيز نموذج الاحتياجات الأساسية على قياس ما يُعتقد بأنه حد الفقر الذي يمكن القضاء عليه، ولا تستثمر برامج التطوير التي تتبع أسلوب الاحتياجات الأساسية في الأنشطة الإنتاجية اقتصاديًا التي ستساعد المجتمع على تحمل أعبائه في المستقبل ولكنها تركز على تمكين المجتمع من الاستهلاك بدرجة كافية لرفعه فوق خط الفقر وتلبية احتياجاته الأساسية، لذا تتمحور هذه البرامج حول العيش بدلاً من العدالة. وعلى الرغم من هذا، فإن لأسلوب الاحتياجات الأساسية أو الأسلوب المطلق أهمية عند الحديث عن "القياس"، فقد خرج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية عام 1995 في كوبنهاغن، ضمن الإعلانات الأساسية التي صدرت عنه، بأنه ينبغي على جميع دول العالم وضع معايير للفقر المطلق والفقر النسبي وتعديل السياسات الوطنية "للقضاء على الفقر المطلق بحلول تاريخ مستهدف تحدده كل دولة حسب ظروفها الوطنية."

اقتصاد ثنائي

اذهب إلى التنقلاذهب إلى البحث

تحتاج هذه المقالة أو المقطع إلى مصادر إضافية لتحسين وثوقيتها. الرجاء المساعدة في تطوير هذه المقالة بإضافة استشهادات من مصادر موثوقة. المعلومات غير المنسوبة إلى مصدر يمكن التشكيك فيها وإزالتها. (ديسمبر 2018)

جزء من سلسلة مقالات

أنظمة اقتصادية

>إيديولوجيات وأنظمة

>قطاعات وأنظمة

>مقالات متعلقة

- بوابة الاقتصاد والأعمال
- ع
- ن
- ت

الاقتصاد الثنائي هو عبارة عن تواجد نظامين اقتصاديين منفصلين في داخل دولة واحدة.[1][2] تعتبر أنظمة الاقتصاد الثنائية أمرا شائعا في الدول النامية، حيث يوجه أحد الأنظمة إلى الحاجات المحلية والآخر إلى سوق التصدير العالمي.

التصنيع لاستبدال الواردات

اذهب إلى التنقلاذهب إلى البحث

التصنيع لاستبدال الواردات (بالإنجليزية: Import substitution industrialization) هي سياسة اقتصادية وتجارية تؤيد استبدال الواردات الأجنبية بالمنتجات المحلية[1] تفترض هذه السياسة أن الدولة يجب أن تحاول لخفض اعتمادها على الخارج من خلال تصنيع المنتجات المطلوبة محلياً. يشير هذا المصطلح بشكل رئيسي إلى سياسات اقتصاديات التنمية في القرن العشرين إلا أنه كان مطروحاً منذ القرن الثامن عشر من قبل العديد من الاقتصاديين مثل فريدريش لست وألكسندر هاميلتون.

قامت العديد من الدول الجنوبية بسن قوانين تتبنى هذه السياسة بهدف الوصول إلى التنمية والاكتفاء الذاتي من خلال من إيجاد سوق محلي. التصنيع لاستبدال الواردات يتناسب مع التنمية الإقتصادية المقادة من الدولة من خلال التأميم، تقديم الدعم الحكومي للقطاعات الحيوية، زيادة الضرائب وتبني سياسات تجارية حمائية. تم التخلي عن هذه السياسة تدريجياً من قبل الدول النامية في ثمانيات وتسعينات القرن العشرين بسبب إصرار صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على البرامج التي تهدف إلى تحرير التجارة في الدول الجنوبية.

التنمية كحرية هو كتاب تم تأليفه عام ألف وتسعمائة وتسع وتسعون يتحدث الكتاب عن التنمية الدولية ، الكتاب من تأليف الأقتصادي أمارتيا سين .

الخلفية

فاز امارتيا سين بجائزة نوبل في الاقتصاد لعام ألف وتسعمائة وتسع وتسعون. يناقش كتابه أن التنمية الاقتصادية تستلزم مجموعة من الحريات المرتبطة :

سياسة الحريات والشفافية في العلاقات بين الناس

حرية الفرص تتضمن الحرية للحصول على الائتمان ، وحماية الاقتصاد من الفقر الذي يتضمن الدخل التكميلي وتخفيف البطالة.

تتسم حالة الفقر عموماً بعدم وجود حرية واحدة على الأقل (يستخدم سين مصطلح عدم الحرية عندما تكون الحرية ضعيفة)، بما في ذلك الاقتصاد الفعلي في حقوق السياسية والاختيار ، والتعرض للعلاقات القسرية ، والاستبعاد من خيارات والحماية الاقتصادية . من هذا يختم سين أن التطور الحقيقي لا يستطيع ببساطة أن يكون قليل لزيادة الدخل الأساسي ولا إلى زيادة متوسط لكل دخل الفرد.

في الواقع ، هو يتطلب سلسلة من الاجراءات بخصوص الآليات المتداخلة التي تمكن تدريجياً على ممارسة مجموعة متزايدة من الحريات.

تم انتقاد عمل سين على يد مجموعة يدعوَن أن الرأسمالية -وخصوصاً الرأسمالية الليبرالية – تعزز على عدم الحرية

[الويب الاجتماعي للتنمية[عدل

الويب الاجتماعي للتنمية هو وسيلة لتوظيف خدمات الويب , من أجل تحسين تبادل المعلومات والتعاون في إنتاج المحتوى في سياق تنمية العمل . في هذا السياق الجهات العاملة في مجال التنمية يمكن أن تتصل بسهولة على أصحاب المصلحة الآخرين . ولديك انتقائية في الوصول إلى المعلومات , انتاج ونشر محتوياتهم وإعادة توزيع أجزاء من محتوى أُصدر من قبل آخرين . يوجد سيناريو (Web2forDev) كما يمكن دمج مجموع توليد الاعتدال وتوسط المحتوى . في نموذج الويب الاجتماعي للتنمية البيانات واقتران مع عدد من التطبيقات المجانية / أو منخفضة التكلفة بدمجها عبر الانترنت . وتقدم بذلك ضمان مجموعة واسعة من الخدمات عبر الانترنت بتكلفة منخفضة ..

[التاريخ[عدل

الويب الاجتماعي لأجل التنمية كان أول استخدام لهذا المصطلح (Web2forDev) في المؤتمر الدولي الذي نظمته CTA وغيرها من شركاء التنمية منظمة الأغذية والزراعة (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة) بـــ روما في أيلول 2007 م . وقد تم تنظيم هذا الحدث من قبل جمعية الاتصالات التقدمية , أمانة المجموعة (دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي دول أفريقيا والبحر " (CTA)) , المجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية . المركز التقني للتعاون الزراعي والريفي الكاريبي والمحيط الهادي والاتحاد الأوروبي" ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والجمعية الألمانية للتعاون التقني وجامعة كولومبيا البريطانية وجامعة (IICD) الصندوق الدولي للتنمية الزراعية , المعهد الدولي للإتصالات والتنمية , GmbH الشيخ انتا ديوب (Cheikh Anta DIOP) .

[نظرة عامة على التكنولوجيا[عدل

مفتوحة المصدر والملكية , تطبيقات المستخدم مجانية أو منخفضة التكلفة وهناك تفاعلية تركز على التواصل والتعاون عبر الانترنت وتبادل المعلومات وتمكين المستخدم بالشبكات الاجتماعية وبالنظر إلى القيود التي تؤثر على العديد من البلدان النامية عادة ما تكون تطبيقات الويب الاجتماعي للتنمية ودية أثناء عرض النطاق الترددي المنخفض . هناك قوة ثورية تعمل بنشاط بالغ على تحويل الأعمال والمشاريع للأستفادة من شبكة الانترنت أيضاً هناك شيء مماثل لترقية البرمجيات الهائلة على كافة مواقع الويب ودعوة الويب 2.0 شبكة النت تأخذ بالتحول من كونها مجرد وسيط في بث المعلومات واستهلاكها إلى كونها منصة للمحتوى الذي يتم انشاءه , مشاركته , تنويعه وإعادة توظيفه وتمريره من شخص إلى آخر . وقد بدأت العديد من الشركات فهم الجانب الاجتماعي من التغيير بما فيها الشبكات الشخصية وتطوير علاقات الثقة قد يثبت أن تكون أقوى استراتيجية تعزيز . على شبكة الويب 2.0 قواعد تجارية تتضمن زيادة التركيز على المعرفة والثقة والعلاقات والمجتمعات التي في كثير من الأحيان يعتمد اليوم على الهيكل الحقيقي للمنظمة . تطبيقات الويب 2.0 بدّل طريقة اتصال العالم مما يسمح للمستهلكين لتبادل الآراء والاحتياجات والدوافع .

[الاستخدام[عدل

.. تستخدم تطبيقات الويب 2.0 في قطاع التنمية لعدد من الأغراض في مختلف الجهات العاملة ومن الأمثلة على ذلك

· رسائل قصيرة لتوزيع المعلومات المتصلة بالتنمية على الناس مع (SMS) يجري الانترنت استخدام عبارات الوصول إلى الهواتف المحمولة دون الوصول إلى الانترنت . وبالمثل فإن هذه العبارات تمكن مستخدمي الهاتف المحمول من الرسائل القصيرة وما (SMS) التواجد على شبكة الانترنت عن طريق نشر في المدونات على الانترنت وقواعد البيانات عبر .. إلى ذلك

· نظم الترميز وتجميع المحتوى تمكن المستخدمين بالوصول من عرض نطاق ترددي منخفض إلى العثور بسرعة على المعلومات التي يبحثون عنها دون الحاجة إلى التنقل عبر العديد من المواقع التي تتطلب عرض النطاق الترددي .

· يمكن لمستخدمي أجهزة الكمبيوتر القديمة الإستفادة من بعض التطبيقات على الانترنت والتي تمكن عملية مهام الحوسبة عن طريق أجهزة الكمبيوتر الخاصة بهم (على سبيل المثال في النسخة الالكترونية أدوبي فوتوشوب) .

· المستخدمين الذين لا يملكون أجهزة كمبيوتر خاصة بهم يمكنهم استخدام خدمات الانترنت لتخزين جميع البيانات مثل البريد الالكتروني والوثائق والصور وما إلى ذلك . وبهذا تكون طريقة مساحات التخزين عبر الانترنت والخدمات ذات الصلة .. والتي يتم مشاركتها في كثير من المناطق من قبل العديد من المستخدمين (PCs) المادية بديلاً لمحرك الأقراص الصلبة

بناء القدرات أو تطوير القدرات هي العملية التي يحصل بها الأفراد والمنظمات على المهارات والمعارف اللازمة لأداء وظائفهم بكفاءة وتحسينها والإحتفاظ بها. كثيرًا ما يستخدم بناء القدرات وتنمية القدرات بالتبادل ومع ذلك، فإن بعض الأشخاص يفسرون بناء القدرات على أنه لا يعترف بالقدرات الحالية، في حين أن تنميه القدرات تعترف بالقدرات الحالية التي تحتاج إلى تحسين. بناء قدرات المجتمع المحلي هو نهج مفاهيمي للتغيير الاجتماعي والسلوكي ويؤدي إلى تطوير البنية التحتية في حاله المياه والصرف الصحي التي تركز على فهم العقبات التي تحول دون الناس، والحكومات، والدولية منظمات والمنظمات غير الحكومية من تحقيق أهدافها الإنمائية مع تعزيز القدرات التي تمكنها من تحقيق نتائج قابلة للقياس ومستدامة. ظهر مصطلح بناء القدرات المجتمعية في معجم التنمية الدولية خلال التسعينات. واليوم، أدرجت "بناء القدرات المجتمعية" في برامج معظم المنظمات الدولية التي تعمل في مجال التنمية، والبنك الدولي، والأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية مثل اوكسفام الدولية. أدى استخدام هذا المصطلح على نطاق واسع إلى جدل حول معناه الحقيقي. يشير بناء القدرات المجتمعية إلى تعزيز مهارات وكفاءات وقدرات الناس والمجتمعات المحلية في المجتمعات النامية حتى يتمكنوا من التغلب على أسباب استبعادهم ومعاناتهم. وتستخدم المنظمات غير الحكومية والحكومات بناء القدرات التنظيمية لتوجيه تنميتها وأنشطتها الداخلية

التجارة الأخلاقية أو تجارة الأخلاق (بالإنجليزية :Ethical trade) ، هي التجارة التي تضمن تطبيق معايير العمل المعترف بها دولياً، ولا سيما حقوق الإنسان الأساسية في مكان العمل، وذلك في جميع مراحل إنتاج وتداول السلع.[1] اعتباراً من عام 2013، هناك ما يقدر بنحو 29.8 مليون شخص يعملون في الرق في جميع أنحاء العالم، و10.5 مليون طفل أجبروا على العمل المنزلي. وتسعى الأنشطة التجارية الأخلاقية لمنظمات مثل مبادرة التجارة الأخلاقية إلى مكافحة هذه القضايا البارزة من خلال تشكيل تحالفات بين الشركات وأعضاء النقابات العمالية والطوعية لتنفيذ التجارة الأخلاقية في الممارسات التجارية

التجارة العادلة (بالإنجليزية :Fair trade) ، هي حركة اجتماعية هدفها المعلن هو مساعدة المنتجين في البلدان النامية على تحقيق ظروف تجارية أفضل وتعزيز الزراعة المستدامة.[1][2][3] ويدعو أعضاء الحركة إلى دفع أسعار أعلى للمصدرين، فضلاً عن تحسين المعايير الاجتماعية والبيئية. وتركز الحركة بوجه خاص على السلع أو المنتجات التي تصدر عادة من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو.

وتسعى الحركة إلى تعزيز المساواة في الشراكات التجارية الدولية من خلال الحوار والشفافية والاحترام. وهي تشجع التنمية المستدامة عن طريق توفير ظروف تجارية أفضل للمنتجين والعمال المهمشين في البلدان النامية وضمان حقوقهم. وترتكز التجارة العادلة على ثلاثة معتقدات أساسية؛ أولا، المنتجين لديهم القدرة على التعبير عن الوحدة مع المستهلكين. وثانياً، إن الممارسات التجارية العالمية القائمة حالياً تشجع التوزيع غير المتكافئ للثروة بين الأمم. وأخيراً، فإن شراء المنتجات من

المنتجين في البلدان النامية بسعر عادل هو وسيلة أكثر كفاءة لتعزيز التنمية المستدامة من الأعمال الخيرية التقليدية والمساعدات.

بدأ ظهور فكرة التجارة العادلة في أوائل التسعينيات من القرن العشرين، عندما تبنت بعض المنظمات والمؤسسات الأوروبية والأمريكية فكرة تحقيق سعر عادل لمنتجات صغار المزارعين ومصدري المواد الزراعية وأصحاب الحرف التقليدية، وخاصة في دول العالم النامي. وبرز هذا المفهوم بشكل أوضح على يد مؤسسة "أوكسفام" العالمية التي تأسست عام 1942 وهي عبارة عن اتحاد من المنظمات غير الحكومية المستقلة التي تكرّس نشاطاتها لمكافحة الفقر. بدأت أوكسفام حملة تهدف إلى تغيير قواعد التجارة العالمية، وإتاحة الفرصة لمنتجات الدول الفقيرة لدخول أسواق الدول الغنية، وإنهاء قواعد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي؛ بمعنى آخر فقد حاولت المنظمة توجيه التجارة والعولمة إلى العمل لخدمة الشعوب الفقيرة وليس ضدها، وقد سعت تلك الحملة إلى شراء سلع الفقراء وبيعها في دول الشمال الغنية للحصول على سعر عادل لهم

التنمية الدولية أو التنمية العالمية هو المفهوم الذي يفتقر إلى تعريف مقبول عالميا، ولكن هي الأكثر استعمالا في سياق شامل ومتعدد التخصصات للتنمية البشرية—تطوير أكبر نوعية الحياة للبشر.[1][2][3] وهو يشمل ذلك المساعدات الخارجية، والحكم، والرعاية الصحية والتعليم والحد من الفقر، والمساواة بين الجنسين، والتأهب للكوارث، والبنية التحتية، والاقتصاد، وحقوق الإنسان والبيئة والقضايا المرتبطة بهذه التنمية الدولية يختلف عن التنمية بسيطة في أنه على وجه التحديد تتألف من المؤسسات والسياسات التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية. الاستعمار هذه المؤسسات تركز على التخفيف من حدة الفقر وتحسين الظروف المعيشية في بلدان العالم الثالث. التنمية الدولية يرتبط مفهوم المساعدات الدولية، ولكن يختلف عن، على الرغم من أن المفهوم ذات الصلة، والإغاثة في حالات الكوارث والمساعدات الإنسانية. في حين أن هذين الشكلين من أشكال الدعم الدولي تسعى إلى التخفيف من بعض المشاكل المرتبطة بانعدام التنمية، فهي في معظم الأحيان الإصلاحات على المدى القصير—أنهم ليسوا بالضرورة إيجاد حلول طويلة الأجل. التنمية الدولية، من ناحية أخرى، يسعى إلى تنفيذ حلول طويلة الأجل للمشاكل من خلال مساعدة الدول النامية على توفير القدرة الضرورية لتوفير حلول مستدامة مثل لمشاكلهم. مشروع التنمية المستدامة حقا هو واحد والتي سوف تكون قادرة على الاستمرار إلى ما لا نهاية مع أي تدخل أو دعم دولية أخرى، سواء كانت مالية أو خلاف ذلك. قد مشاريع التنمية الدولية تتألف من مشروع واحد التحويلية لمعالجة مشكلة معينة أو سلسلة من المشاريع التي تستهدف جوانب عدة من المجتمع. مشاريع الترويج هي تلك التي تنطوي على حل المشاكل التي تعكس ثقافة فريدة من نوعها، والجغرافيا والسياسة، والاقتصاد في المنطقة. في الآونة الأخيرة، تم التركيز في هذا المجال المشاريع التي تهدف نحو تمكين المرأة، وبناء الاقتصادات المحلية، ورعاية البيئة.

جاذبية البلد

اذهب إلى التنقلاذهب إلى البحث

جاذبية البلد هي مفهوم متعدد التخصصات في مفترق طرق الاقتصاد التنموي والاقتصاد المالي والقانون المقارن والعلوم السياسية: فهو يهدف إلى تعقب ومقارنة الجاذبية النسبية للأقاليم والولايات القضائية المختلفة التي تتنافس على تدفقات استثمارية "شحيحة"، عن طريق تقييمها كماً ونوعا عبر سلسلة مخصصة من المتغيرات مثل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات الضريبة واستعادة رأس المال وما إلى ذلك.

وهناك العديد من العوامل التي تحدد جاذبية البلد المضيف في عيون كبار المستثمرين المؤسسيين المباشرين الأجانب، لا سيما إلى أن الاستقرار (WPC) صناديق المعاشات وصناديق الثروة السيادية. ويشير البحث الذي أجراه مجلس المعاشات العالمي [القانوني/السياسي المتصور مع مرور الوقت وديناميكا النمو الاقتصادي متوسطة المدى يشكلان العاملين الرئيسيين [1

يعتقد بعض الاقتصاديين المتخصصين في مجال التنمية أن جزءًا كبيرًا من أوروبا الغربية قد تخلفت الآن وراء البلدان الناشئة الآسيوية الأكثر ديناميكية، لا سيما بسبب قيام البلدان الآسوية باعتماد سياسات أكثر ملاءمة للاستثمارات طويلة المدى: "إن الدول الناجحة في هذا الإطار مثل سنغافورة وإندونيسيا وكوريا الجنوبية لا تزال تتذكر آليات التكيف القاسية التي تم فرضها عليهم فجأة من قِبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي خلال الفترة من 1997 إلى 1998 وهو ما يُعرف باسم "الأزمة الأسيوية" [...] وما حققوه خلال السنوات العشر الماضية يُعتبر جديرًا بالملاحظة: فقد تخلوا نسبيًا عن "إجماع واشنطن"

[المنظور الكلاسيكي الجديد المهيمن] عن طريق الاستثمار بكثافة في مشاريع البنية التحتية [...] وأثبت هذا النهج العملي [نجاحه البالغ."[2

المراجع

دراسات التنمية

اذهب إلى التنقلاذهب إلى البحث

تحتاج هذه المقالة أو المقطع إلى مصادر إضافية لتحسين وثوقيتها. الرجاء المساعدة في تطوير هذه المقالة بإضافة استشهادات (من مصادر موثوقة. المعلومات غير المنسوبة إلى مصدر يمكن التشكيك فيها وإزالتها. (ديسمبر 2017

هذه مقالة غير مراجعة. ينبغي أن يزال هذا القالب بعد أن يراجعها محرر عدا الذي أنشأها؛ إذا لزم الأمر فيجب أن توسم (المقالة بقوالب الصيانة المناسبة. (يوليو 2011

دراسات التنمية هي فرع متعدد التخصصات من العلوم الاجتماعية التي تتناول القضايا التي تهم البلدان النامية.وقد وضعت على مدى التاريخ تركيز خاص على القضايا المتصلة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومدى ملاءمتها لذلك قد يمتد إلى [المجتمعات المحلية والمناطق خارج العالم النامي.[1][2

جمعية التنمية للدراسات تشكل مصدرا رئيسيا للمعلومات بالنسبة للبحث والدراسة في دراسات التنمية في المملكة المتحدة .وأيرلندا. مهمتها هي ربط وتشجيع العاملين على تطوير الأبحاث

وتقدم دراسات التنمية على درجة الماجستير المتخصصة في عدد من الجامعات، وأقل شيوعا، على درجة البكالوريوس. وقد نمت شعبية باعتبارها موضوعا للدراسة منذ أوائل التسعينيات، وكانت تدرس على نطاق واسع، ومعظم الأبحاث في العالم الثالث وفي البلدان ذات التاريخ الاستعماري، مثل المملكة المتحدة، حيث نشأت دراسات التنمية. طلاب دراسات التنمية غالبا ما يختاروا وظائف في المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة أو البنك الدولي، والمنظمات غير الحكومية والشركات الخاصة .للاستشارات قطاع التنمية، ومراكز الحوث

محتويات

- تخصصات دراسات التنمية1
- تاريخ2

- انظر أيضا3
- مراجع4
- وصلات خارجية5

[تخصصات دراسات التنمية[عدل

- مجال الدراسات
- علم السكان
- تطوير وسائل الاتصال
- نظرية التنمية
- الأمن البشري
- دراسات المرأة
- التركيبة السكانية
- دراسات الهجرة
- علم البيئة
- تربية
- السياسة الاجتماعية
- الصحة العامة
- هندسة

[تاريخ[عدل

جزء كبير من سبب ظهور دراسات التنمية كفرع أكاديمي في النصف الثاني من القرن العشرين هو تزايد القلق حول التوقعات الاقتصادية للعالم الثالث بعد الاستعمار. في فترة ما بعد الحرب مباشرة، نشأت اقتصاديات التنمية، وهو فرع من علم الاقتصاد، ، ورأى عدد متزايد من الاقتصاديين في مجال التنمية أن sمن الدراسات السابقة في مجال الاقتصاد الاستعماري. منذ 1960 الاقتصاد وحده لا يمكن معالجة مثل هذه القضايا تماما مثل الفعالية السياسية، وتوفير التعليم. دراسات التنمية نشأت نتيجة لهذا، وتهدف في البداية إلى دمج الأفكار في السياسة والاقتصاد. منذ ذلك الحين، أصبح موضوعا متعدد التخصصات وبشكل متزايد، وتشمل مجموعة متنوعة من المجالات العلمية الاجتماعية.

يعتبر عادة عصر التطور الحديث قد بدأ مع خطاب التنصيب لهاري ترومان في عام 1949. في النقطة الرابعة من خطابه، مع الإشارة إلى أميركا اللاتينية والدول الفقيرة الأخرى، وقال انه "للمرة الأولى في التاريخ، تمتلك الإنسانية المعرفة والمهارة لتخفيف معاناة هؤلاء الناس. ولكن منذ ذلك الحين دراسات التنمية أصبح لها ايضااهتام في الدروس المستخلصة من تجارب التنمية في الماضي من الدول الغربية.

في الآونة الأخيرة، مع ظهور مصطلح الأمن البشري - منهج جدبد الهدف منه فهم ومعالجة التهديدات الأمنية العالمية- قد أدى إلى اعتراف متزايد للعلاقة بين الأمن والتنمية. الأمن الإنساني يجادل بأن عدم المساواة وانعدام الأمن في دولة واحدة أو منطقة تكون له عواقب بالنسبة للأمن العالمي، وأنه بالتالي من مصلحة جميع الدول التصدي لقضايا التنمية الأساسية. هذه العلاقة مع دراسات الأمن البشري ليست سوى مثال واحد على الطابع المتعدد التخصصات لدراسات التنمية.

انظر أيضا

[الخصائص السكانية للعالم لمتقدم[عدل

النمو السكاني أقل من 1 % سنويا.

· نمو متفاوت للسكان بين أقطار العالم المتقدم فمثلا أقطار لها نمو سلبي مثل السويد، روسيا وألمانيا.

و أقطار لها نمو ضعيف جدا مثل فرنسا. واقطار لها نمو ضعيف مثل كندا..

[عوامل النمو البطيء للسكان[عدل

هناك تراجع متواصل لنسب الولادات ومن أسبابه ارتفاع نسبة النشاط لدى النساء بالإقبال على العمل، والإلتهاء الثقافي والاجتماعي للمرأة، وارتفاع مصاريف تربية الأطفال. كما ينتشر التنظيم الإرادي للنسل في أقطار العالم المتقدم. بالإضافة إلى تأخير الزواج للرجال والنساء فمعظمهم لا يتزوجون إلا بعد سن الخامس والثلاثين والسعي لجمع المال وتحسين الظروف المادية، وانتشار العنوسة عند الإناث، وانتشار وسائل منع الحمل.

[تهرم السكان[عدل

اليوم أصبح النمو مرتفع

[درجة تحضر مرتفعة[عدل

[ارتفاع نسبة الحضر[عدل

و هم سكان المدن وقد تجاوز في عدة أقطار 80 % من مجموع السكان. ويوجد تفاوت بين أقطار العالم المتقدم في نسبة التحضر.

[أهمية المدن المليونية[عدل

و هي كثيرة مثل طوكيو عاصمة اليابان، وباريس عاصمة فرنسا، ونيويورك ولندن. القاهرة وقد تلاصقت المدن بعدد من هذه الأقطار وأصبحت تمثل تجمعات مدنية ضخمة مكونة مجال حضريا ممتدا مثل الشمال الشرقي الأمريكي والجنوب الياباني.

[الخصائص الاقتصادية للعالم المتقدم[عدل

تتمثل أبرز مظاهر التطور في العالم المتقدم في نمو الأنشطة الاقتصادية.

[ضخامة الإنتاج والاستهلاك[عدل

[إنتاج ضخم[عدل

يساهم بنسب وافرة من مجموع الإنتاج العالمي فمثلا في الغاز الطبيعي ينتج العالم المتقدم 78 % من مجموع الإنتاج العالمي - للغاز. وفي السيارات ينتج أكثر من 87 % من مجموع الإنتاج العالمي للسيارات.

إنتاج يحتل مراتب عالمية أولى. مجتمع عصري للتعليم والتاهيل

[استهلاك مرتفع[عدل

و ذلك لنتيجة الإفراط في مختلف الإنتاج الصناعي، إذا يستهلك العالم المتقدم 96 % من مجموع الإنتاج العالمي للأورنيوم و 84% من مجموع الإنتاج العالمي للغاز الطبيعي.

- يوفر العالم المتقدم فوائض كبرى من الإنتاج يتم تحويلها إلى التصدير وينجز عن ذلك تبذير للموارد أحيانا.

[مكانة متميزة في التجارة العالمية[عدل

يحتكر العالم المتقدم أوفر نسبة من مجموع المبادلات العالمية أكثر من الثلاثي بالنسبة للصادرات والواردات وهو بذلك يسيطر على التجارة العالمية.

- وزن تجاري هام.

[عوامل وفرة الإنتاج وتنوعه[عدل

[تكوين مؤسسات ضخمة[عدل

بفضل ضخمة عدد نشيطيها واختلاف انشطتها وضخامة معاملاتها فهي تنتج وتصنع وتروج في الأسواق العالمية ولها انتشار عالمي مثل جنرال موتورز الأمريكية وتويوتا اليابانية في صناعة السيارات.

[تشجيع البحث العلمي[عدل

بتحسين الجودة والترفيع من الإنتاج باعتماد تقنيات حديثة.

- إنتاج متطور كما ونوعا.
- تقدم تقني كبير.
- تكامل في مختلف الأنشطة الاقتصادية.
- وزن كبير للدول المتقدمة في العالم.

[الخصائص الاجتماعية للعالم المتقدم[عدل

[دخل فردي مرتفع[عدل

يحتكر العالم المتقدم 83 % من مجموع الدخل العالمي رغم أنخفاض نصيبه من مجموع سكان العالم (23 % من مجموع سكان العالم) وذلك نتيجة النمو الاقتصادي وقد بلغ في عدة أقطار 41000 دولار سنويا.

تفاوت الدخل بين الأقطار.

أقطار لها أكثر من 40000 دولار سنويا للفرد الواحد واقطار لها أكثر من 15000 دولار سنويا.

ارتفع عدد الفئات المتوسطة التي إزداد وزنها وصارت القدرة الشرائية.

[درجة تجهيز عالية للأسر[عدل

و يتمثل ذلك في ارتفاع أجهزة التلفزة أكثر من 800 جهاز لكل 1000 فرد في الولايات المتحدة الأمريكية.

تفاوت بين الأقطار في أجهزة التلفزة.

فمثلا يشترك 5 برتغاليين فب تلفزة بينما تتوفر تلفزة لكل دنماركيان.

ارتفاع عدد السيارات لكل 1000 مواطن إذا تتوفر سيارتان لكل مواطنين بالولايات المتحدة الأمريكية ويشترك 4 برتغاليين في سيارة.

[الاستجابة للاحتياجات الأساسية للسكان في العالم المتقدم[عدل

و هي من ملامح الرقي الاجتماعي.

[الصحة[عدل

بارتفاع معدل عدد الأطباء لكل 100 الف نسمة بإيطاليا أكثر من 550 طبيب.

يوجد تفاوت بين الأقطار فمثلا سويسرا أكثر من 320 طبيب لكل 100 ألف نسمة.

تحسن مستوى التغطية الطبية في العالم المتقدم.

[التعليم[عدل

تجاوزت نسبة المسجلين في كل مراحل التعليم 90 % مع انخفاض كبير لنسبة الأمية لدى الكهول وقد تطورت أساليب التدريس بهدف تكوين يد عاملة مختصة تساير التقدم التقني.

[التغذية[عدل

تجاوزت السعرات الحرارية للفرد الواحد المعدل العالمي ببعد كبير وقد تجاوزت ببعض الأقطار 4000 سعرة حرارية للفرد الواحد خلال اليوم.

تحقيق الاكتفاء الذاتي للسكان في كل المواد الأساسية.

بفضل نمو اقتصادها حققت دول العالم المتقدم رقيا بمجتمعاتها وأصبح بعضها قوة اقتصادية عظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية.

دولة ناشئة

اذهب إلى التنقلاذهب إلى البحث

مفهوم النشوء ليس جديدا، فاليابان والاقتصادات الآسيوية المتطورة اليوم كانت تعتبر في وقتها دول ناشئة. ومن المسَلَّم به أن عديد بلدان العالم الثالث في حالة تطور مستمر، ولكن ما هي المعايير التي نختارها لتحديدها؟ أول صيغة ظهرت لتحديد هذه الفئة قامت بها المؤسسات المصرفية، ولكن مفهوم الأسواق الناشئة تتباين حسب عوامل عدة. إذا كانت البنوك تسعى إلى تعيين البلدان الذي يمكننا الاستثمار وبها وضعية مالية مريحة، ولكن هناك عوامل أخرى يمكننا إضافتها لهذين العاملين حتى يمكننا ان نتحدث عن ان هذه الدولة أو تلك بلد ناشئ. يجب أولا أن يكون هناك انطلاقة اقتصادية بالفعل وتصنيع متسارع. كما يلعب الجانب السياسي دورا مهما، بما في ذلك قدرة النظم السياسية للحد من الفساد. ومن الواضح، أنه هناك عدة قوائم للدول الناشئة وذلك باختلاف المعايير التي وضعناه في تحديدها.ولكن الكل المتفق تقريبا على أنها تشمل الصين والهند والبرازيل (ثلاثة عملاقة لها استقلال اقتصادي ولها قوة ديموغرافية كافية)، والمكسيك، وتركيا (التي تدعمها الولايات المتحدة وأوروبا). هذان البلدان الأكثر ضعفا، لأن اقتصادها يعتمد إلى حد كبير على القوى الوصية. حالة روسيا هو أكثر غرابة: لإنها تعد عودة لحالة

التصنيع أكثر من كونها نشوءا فعليا، ولهذا تعد حالة فريدة وخاصة بالنسبة لهذه الدول. أما بالنسبة لجنوب أفريقيا، ربما يطرح إشكال وجودها في المحموعة لكونها فعلا دولة ناشئة ام فقط لأنها الممثل الوحيد لإفريقيا ذو الاقتصاد المميز عن غيره وذلك لافتقادها الكثير من امن المعايير بالمقارنة خاصة مع الدول الأولى الثلاث (الصين والهند والبرازيل) ولكن تبقى جنوب أفريقيا قوة إقتصادية في إفريقيا على الاقل.

من المهم أن نبين هنا ان مجموع الدول الناشئة السابقة الذكر كانت للدولة دورا مهما في تحريك الاقتصاد ولا زالت كذلك حتى يومنا هذا. لما يحتاجه النشوء من اقتران للسياسات العامة واستراتيجية شاملة للتطو

الدول النامية أو المستنمية[1] هي دول تتسم بمعيار منخفض لمستوى المعيشة، وتحتوي على قاعدة صناعية متخلفة، وتحتل مرتبة منخفضة في مؤشر التنمية البشرية مقارنة بدول أخرى.[2] منذ نهاية تسعينيات القرن العشرين، أظهرت المؤشرات أن الدول النامية تحقق معدلات نمو أعلى من الدول المتقدمة.[3] لا يوجد معيار عالمي متفق عليه حول مايجعل دولة ما متقدمة وأخرى نامية، ولكن هناك مؤشرات يمكن القياس عليها مثل الناتج المحلي الإجمالي للفرد. ولا ينبغي الخلط بين مصطلحي "الدول الأقل تقدما" و"الدول النامية". وتم انتقاد المصطلح من بعض الدول لانه يستند إلى معايير غربية.[4]

البلدان النامية، وفقا لما ذكره بعض المؤلفين مثل كوالت ويتمان روستو والت ويتمان روستو، هي البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية من أساليب الحياة التقليدية المتعددة نحو أسلوب الحياة الحديث منذ الثورة الصناعية في إنجلترا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ميلادية [5].

الحاصل على جائزة نوبل في عام 1979، وجدوا أن المزارعين المتعلمين في البلدان النامية هم أكثر إنتاجية من المزارعين الأميين، كما يوصي بالاستثمار في اقتصاد الموارد البشرية مثل (التعليم والصحة) كأداة فعالة للتنمية الاقتصادية. بينما باحثون آخرون يعتقدون أن التنمية الاقتصادية هي قابلة للقياس عالميا على مستوى التعليم من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الجامعية فقط، فانه أينما وجد مستوى التعليم عاليا، وجد مستوى التنمية عالي أيضا. كما أنه استنتج قانونا، أن معدل التعليم يتناسب طرديا مع معدل التنمية الاقتصادية ويتناسب عكسيا مع معدل النمو السكاني، ويتم قياس التنمية الاقتصادية من خلال نسبة العمل في القطاعات الحديثة ومتوسط العمر. وهكذا، فإن التطور والتنمية يمكن أن يحدث في بلد ما، اذا كان مجهزا بمستوى عال من التعليم العلمي والموسوعي [7],

ديمقراطية اقتصادية

اذهب إلى التنقلاذهب إلى البحث

الديمقراطية الاقتصادية فلسفة اقتصادية-اجتماعية تدعو إلى نقل سلطة صنع القرار من يد المساهمين إلى مجموعة أكبر من أصحاب المصلحة العامة كالعمال و الموزعين و أبناء الأحياء و جماهير العامة.[1][2][3]

لا يوجد تعريف واحد للديمقراطية الاقتصادية, لكن معظم أنصارها يدعون بأن علاقات الملكية الخاصة الحديثة تضخم التكاليف و تخضع المصلحة العامة و الرفاه العام لسيطرة الربح الخاص, و تمنع أي شكل من أشكال المشاركة الجماعية و الديمقراطية في النشاط الاقتصادي. بالإضافة إلى هذه القضايا الأخلاقية, يدعي أنصار الديمقراطية الاقتصادية تقديم حلول عملية لمشكلة فجوة الطلب الفعال, الملازمة للرأسمالية.

يدعي الليبراليون الكلاسيكيون بأن وسائل الإنتاج يجب أن تملك من قبل الأفراد أو الشركات, و بأن النظام الرأسمالي, الذي يوفر الحريات الاقتصادية و يتيح إمكانية التملك الخاص, هو ديمقراطية اقتصادية. بينما يرفض أنصار الديمقراطية الاقتصادية هذا الادعاء بحجة أن المستهلك في النظام الرأسمالي لا يشارك في إدارة الشركات و لا يتحكم بتحديد ملكية وسائل الإنتاج أو بتوزيع الدخل المتولد عنها.

يشير دعاة الديمقراطية الاقتصادية بأن الرأسمالية عموماً تميل إلى عرقلة المجتمع و منعه من كسب الدخل الكاف لشراء انتاجه. إن احتكار الشركات للموارد يخلق عادة نقصاً مصطنعاً يؤدي إلى اختلال التوازن الاجتماعي والاقتصادي و بالتالي الحد من الفرص الاقتصادية للعمال وتقلص القوة الشرائية للمستهلك.

تطرح الديمقراطية الاقتصادية بشكل عام كجزء من إيديولوجيا اقتصادية-اجتماعية أوسع ,حيث تعتبر نظرية قائمة بذاتها، كما في الاشتراكية الديمقراطية. كما تطرح أحياناً كجزء من برنامج إصلاحي متنوع. فالديمقراطية الاقتصادية تفتح المجال أمام الديمقراطية السياسية كاملةً و الحقوق السياسية كاملةً.

تم اقتراح نظريات ديمقراطية اقتصادية تستند على السوق, و أخرى تستند على نظام خال من السوق.

سوق متقدمة

اذهب إلى التنقلاذهب إلى البحث

السوق المتقدمة، (بالإنجليزية: Developed market)، من ناحية الاستثمار، هي "الدولة الأكثر تطوراً من حيث اقتصادها، وأسواقرأس المال.

يجب أن تكون الدولة ذات دخل مرتفع، ولكن هذا يشمل أيضا الانفتاح على الاستثمار الأجنبية، وسهولة حركة رأس المال، وكفاءة مؤسسات السوق.

يتناقض هذا المصطلح مع السوق النامية، الأسواق الناشئة، اما الأسواق الحدودية فهي نوع من أنواع الأسواق النامية.

[المجال[عدل

[الشفافية التنظيمة (لأصحاب المصالح)[عدل

تحددالشفافية في المنظمات بالأخلاق وقيمة الحقيقة (إذا كان من الممكن التحقق من قيمة الحقيقة ومدى موضوعيتها). كما لابد أيضًا من تحليل الشفافية كتأثير منظمة مرتبطة أو تابعة لأصحاب المصالح فيها. تحتاج هذه التأثيرات استنتاج ما إذا كانت أنشطة المنظمة متناسقة فيما يتعلق بمصالح المجتمع، وما إذا كانت أخلاقية، وما إذا كانت هذه الأنشطة داخل نظام مؤسسي (مدمجة داخل المنظمة).[2]

[الشفافيةالمستهدفة (للمستهلكين)[عدل

وفقًا لفنج وآخرون تهدف الشفافية المستهدفة إلى تقليل مخاطر معينة أو مشاكل الأداء من خلال كشف انتقائي بواسطة شركات ومنظمات أخرى. تكمن براعة الشفافية المستهدفة في حشدها للاختيار الفردي، وقوى السوق، والديموقراطية التشاركية من خلال إجراء حكومي خفيف نسبيًا".

[الشفافية الاجتماعية (للمواطنين)[عدل

تتيح الشفافية الاجتماعية للمواطنين الاطلاع أكثر وتشجع الكشف كميكانيكية تنظيم لمراكز السلطة. فهي تعتمد على الأخلاقيات والإدارة، حيث ترتكز المصالح والاحتياجات على المواطنين.

قومية اقتصادية

اذهب إلى التنقلاذهب إلى البحث

لا يزال النص الموجود في هذه الصفحة في مرحلة الترجمة إلى العربية. إذا كنت تعرف اللغة المستعملة، لا تتردد في (الترجمة. (أبريل 2019

الاقتصاد القومي هو مصطلح يطلق على مجموعة من السياسات التي تؤكد على فكرة السيطرة المحلية على الاقتصاد والعمل وتكوين رأس المال.[1][2][3] حتى لو تطلب ذلك فرض الرسوم الجمركية وغيرها من القيود على حركة العمالة والبضائع ورؤوس الأموال. في كثير من الأحوال، يعارض خبراء الاقتصاد القوميين العولمة ويتساءلون عن فوائد التجارة الحرة غير .المقيدة. كما ومن الممكن أن يشمل الاقتصاد القومي مصطلحات إقتصادية كالسياسة الحمائية وإحلال الواردات

محتويات

- 1الاقتصاد الوطني
- 2الأهداف
- 3الإنتقادات
- 4مراجع

[الاقتصاد الوطني[عدل

الاقتصاد الوطني هو السلوك المروج والمنظم للمستهلكين والشركات (الخاصة والعامة على حد سواء) ويتألف من تفضيل السلع أو الخدمات المنتجة في بلادهم أو في مجموعة البلاد التي تنتمي إليها. يمكن ممارسة الاقتصاد الوطني من خلال تحفيز وتشجيع المستهلكين على شراء السلع والخدمات المحلية أو من خلال تطبيق سياسة الحمائية التي تقتضي على حماية السلع .(وحماية السوق المحلي من المنافسة الأجنبية من خلال فرض الرسوم الجمركية أو الكوتا (حصة التوريد

الحمائية المالية: هي شكل من أشكال الاقتصاد نشأ مؤخرا ويعني مقاومة استحواذ الشركات الأجنبية على السوق المحلي والتي .تعتبر قيمة ذات أهمية كبيرة لإقتصاد البلاد

[الأهداف[عدل

الهدف منها هو دعم النشاط الإقتصادي وتعزيز تماسك الجماعة. حيث اعتبرها أنصار الاقتصاد الوطني كنوع من أنواع الدفاع عن النفس فيما يخص المصالح الإقتصادية المحلية (الوطنية أو الأوروبية في حالة بلدان الإتحاد الأوروبي). تعد المحاولات لمنع المنافسة الأجنبية أو الاستحواذ على الشركات المحلية مظهر من مظاهر الاقتصاد الوطني. وتُضرب فرنسا كمثال، حيث GDFكانت الوطنية الإقتصادية تمثل الأساس الجذري المستخدم في شؤون كل من شركات: بيبسيكو-دانون، ميتال-أغسالور، سياز(شركة الفاز الفرنسية). أما في الولايات المتحدة، روَجوا للإقتصاد الوطني عن طريق الملصقات إذ كُتب على بعض منها .""كن أمريكياً واشتر المنتجات الأمريكية

[الإنتقادات[عدل

تفضيل المستهلك للسلع الوطنية يُعطي السوق المحلي قوة أكبر ويمنح المنتجين المحليين القدرة على رفع الأسعار والحصول على مزيد من الأرباح. إذ تُعطى هذه الصلاحية فقط للشركات التي تُنتج سلعها محلياً. المستهلكون الذين يفضلون المنتجات المحلية قد ينتهي بهم الأمر إلى استغلالهم من خلال زيادة ربحية المنتجين، على سبيل المثال: سياسة الحمائية في أمريكا فرضت الرسوم الجمركية على السيارات الأجنبية مما أعطى المنتجيين المحليين (شركة فورد وجينيرال موتورز) قوة في السوق؛ إذ سمحت لهم برفع أسعار السيارات مما أثر سلباً على المستهلكين الأمريكيين الذين قُدَمت إليهم أقل الخيارات بأعلى .الأسعار

يمكن للسلع المنتجة محلياً أن تحصل على أسعار أفضل إذا تبين تفضيل المستهلك لها، مما يحفز الشركات لعرض البضائع الأجنبية كما لو كانت محلية في حال كانت أرخص منها ثمناً. تعد هذه الإستراتيجية قابلة للتطبيق وذلك لكون الخط الفاصل بين السلع أجنبية الصنع والمحلية هو خط ضبابي غير واضح. مع توسع سلاسل التوريد عالمياً، ما زال مصطلح المنتجات المحلية غير واضح. على سبيل المثال: بينما هناك سيارات تم تجميعها في أمريكا نجد أنه قد تم صنع محركها في بلد آخر كالصين. علاوةً على ذلك قد يكون المحرك مصنوعاً في الصين والقطع المكونة للمحرك قد تكون مستوردة من عدة بلدان أخرى، وقد تأتي المكابس من ألمانيا وشمعات الإشعال من المكسيك، وما يُكوّن تلك القطع قد يأتي من بلدان أخرى وهكذا.

مؤشر التنمية البشرية (Human Development Index HDI) هو مؤشر ابتكرته هيئة الأمم المتحدة يشير إلى مستوى رفاهية الشعوب في العالم. وتصدر له تقريرا سنويا منذ عام 1990 وما يقوم برنامج التطوير للأمم المتحدة (UNDP) بغرض تنمية الدول وتحسين أوضاع المواطنين في الدول المختلفة.

يتعلق مؤشر التنمية الإنساني بقياس متوسط العمر المتوقع للمواطن ومستوى التعليم والأمية والمستوى المعيشي في مختلف أنحاء العالم.

قام بابتكار هذا المؤشر عالم الاقتصاد الباكستاني محبوب الحق، وساعده في ذلك عالم الاقتصاد الهندي أماريتا سين الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد والعالم البريطاني "ماغاند ديساي".

بناءً على طلب من الهند في منتصف التسعينيات فقد لغي اصدار هذا التقرير من الأمم المتحدة.

نظريات التخلف

اذهب إلى التنقلاذهب إلى البحث

نظريات التخلف مجموعة من النظريات التي أطلقها علماء الاجتماع والاقتصاد في القرن العشرين

درست هذه النظريات الفوارق بين الدول المتقدمة والنامية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وقد قدمت هذه النظريات مجموعه هائلة من الأفكار من خلال الدراسات الميدانية والعلمية وعلى نطاق واسع أشهر هذه النظريات الاستعمار ناقشت هذه النظرية تأثيرات الاستعمار على الدول والنتائج التي ترتبت على هذه الدول بسبب الاستعمار.

نظرية المنظم لشمبيتر لخصت هذه النظرية ما تعانية المجتمعات النامية بسبب غياب المنظمين وهم اولئك الأشخاص الذين يقومون بتطوير الابتكارات التي لا تاتي بدورها إلا من خلال وجود شخصيات مبتكرة توجد غالباً في الطبقات المتوسطة واكد شمبيتر على انة لا بد من توفر مناخ اجتماعي يساعد على توفير هذة الكوادر بدأ من تنمية قدرات الأطفال وخيالاتهم وكذا الاهتمام بالمستوى التعليمي والتقني والعمل على البحث العلمي والتحصيل الدراسي ليظهر بعد ذلك اشخاص قادرون على الابتكار.[1] ما يساعد على ظهور المنظمين الذين يعملون على فتح اسواق جديدة وانتاج سلع جديدة معروفة وغير معروفة تساعد على تطوير الاقتصاد على المستوى المحلي ثم على المستوى العالمي.

نظرية التحديث

اذهب إلى التنقلاذهب إلى البحث

نظرية التحديث تنص على أنه يمكن تحقيق التنمية من خلال اتباع عمليات التنمية التي تم استخدامها من قبل الدول المتقدمة افترضا مراحل التنمية التي تطبق على كل بلد. اعتبر صموئيل A.F.K. Organski حاليا.[1][2][3] علماء مثل والت روستو و هنتنغتون التنمية عملية خطية على كل بلد من البلدان أن يمارسها. نظرية التحديث ،على النقيض من الليبرالية الكلاسيكية التي تنظر إلى الدولة باعتبارها لاعبا رئيسيا في تحديث "خلاق" أو "متخلف" بالنسبة للمجتمعات.

نظرية التنمية

اذهب إلى التنقلاذهب إلى البحث

هذه مقالة غير مراجعة. ينبغي أن يزال هذا القالب بعد أن يراجعها محرر عدا الذي أنشأها؛ إذا لزم الأمر فيجب أن توسم (المقالة بقوالب الصيانة المناسبة. (يوليو 2011

التعريف : نظرية التنمية هي خليط من النظريات حول كيفية تحقيق تغيير مرغوب فيه في المجتمع بأفضل السبل.[1][2][3] مثل هذه النظريات تعتمد على مجموعة متنوعة من التخصصات العلمية والمناهج الاجتماعية.

محتويات

- 1 نظريات التطور التاريخي
  - 1.1 نظرية التنمية
    - 1.1.1 نظرية التحديث
  - 1.2 نظرية التبعية
  - 1.3 نظرية النظم العالمية
  - 1.4 نظرية الدولة
  - 1.5 نظرية التنمية غير المتوازنة والمشتركة
- 2 تطوير نظريات الاقتصاد
- 3 مزيد من القراءة
- 4 انظر أيضا

[نظريات التطور التاريخي[عدل

1. ^ "britannica.com". britannica.com. معلومات عن نظرية التنمية على موقع مؤرشف من الأصل في 29 يوليو 2016.

2. ^ "vocabularies.unesco.org". vocabularies.unesco.org. معلومات عن نظرية التنمية على موقع

3. ^ "jstor.org". jstor.org. معلومات عن نظرية التنمية على موقع

[نظرية التنمية[عدل

[نظرية التحديث[عدل

المادة الرئيسية : نظرية التحديث نظرية التحديث ونظرية التطور التي تنص على أنه يمكن تحقيق التنمية من خلال اتباع افترضوا مراحل A.F.K. Organskiعمليات التنمية التي تم استخدامها من قبل الدول المتقدمة حاليا. علماء مثل والت روستو و التنمية التي تطبق على كل بلد. اعتبر صموئيل هنتنغتون أن تكون التنمية عملية خطية وعلى كل بلد من البلدان أن تمر عبرها. نظرية التحديث، وعلى النقيض من الليبرالية الكلاسيكية، ينظر إلى الدولة باعتبارها لاعبا رئيسيا في تحديث "متخلفة" أو "متخلف" المجتمعات. تعريف نظرية عمل تالكوت بارسونز الصفات التي تميز "الحديثة" و"التقليدية" المجتمعات. كان ينظر إلى التعليم بوصفه عنصرا أساسيا لخلق الأفراد الحديثة. كما لعبت التكنولوجيا دورا رئيسيا في تطوير هذه النظرية انه كان يعتقد أنه تم إدخال التكنولوجيا إلى أقل البلدان نموا أنه حفز النمو الاقتصادي. كاتب آخر من الذي يكتب في عملية التحديث هو ديفيد لاندز. لكن ليس بقدر ما هو مجرد نظرية، بل باعتبارها مجموعة من الطروحات القوية للاتجاه من تاريخ العالم.

أحد العوامل الرئيسية في نظرية التحديث هو الاعتقاد بأن التنمية يتطلب البلدان المتقدمة لمساعدة البلدان النامية على الاستفادة من التقدم بأنفسهم. بالإضافة إلى ذلك، كان يعتقد أن الدول الأقل نموا ثم يمكن أن تنمو أسرع من البلدان المتقدمة واللحاق بالركب، وأنه من الممكن من أجل التنمية على قدم المساواة التي سيتم التوصل إليها.

[نظرية التبعية[عدل

المادة الرئيسية : نظرية التبعية في حين أن نظرية التحديث تفهم التنمية والتخلف نتيجة من الظروف الداخلية التي تختلف بين الاقتصادات، فهم نظرية التبعية والتخلف والتنمية العلائقية. ورأى أن دول العالم وينقسم إلى مجموعة أساسية من الدول الغنية التي تهيمن حول محيطها الخارجي للدول الفقيرة التي وظيفتها الرئيسية في هذا النظام هو توفير اليد العاملة الرخيصة والمواد الخام حتى النخاع. ورأت أن من فوائد هذا النظام تعود كلها تقريبا إلى الدول الغنية، والتي أصبحت أكثر ثراء وأكثر تطورا تدريجيا، في حين أن الدول الفقيرة، التي استنزفت باستمرار موارد بهم بعيدا حتى النخاع، لا تقدم. نظرية التبعية المشتركة ، العديد من النقاط مع لوكسمبورج روزا والسادس وقد تبنت ونظرية التبعية التي الماركسيين الجدد sوالمتقدمة في 1950 والعديد من الماركسيين؛ نظريات لينين في وقت سابق، الماركسي، للإمبريالية. عقدت منظري التبعية للدول المتخلفة التي لتطوير، ويجب أن تقطع علاقاتها مع الدول المتقدمة ومواصلة النمو الداخلي. وكان نوع واحد من سياسة وضعت من هذه البصيرة استيراد التصنيع الاستبدال. فشلت نظرية التحديث لشرح بعض القضايا الحرجة الزخرفة الدول المتخلفة مثل الاتجاهات الديموغرافية، والاختلاف في الثقافة، والموقع الجغرافي، الخ.

[نظرية النظم العالمية[عدل

المادة الرئيسية : نظرية النظم العالمية ردا على بعض الانتقادات لنظرية التبعية جاءت نظرية النظم العالمية، والتي قسمت كذلك تقسيم محيط ومركز في نظام تراى مودل يتألف من نواة، وشبه هامش الهامش. في هذا النظام، ومحيط شبه تقع بين القلب والمحيط الخارجي، واستغلالها من قبل الأساسية ويستغل الهامش. هذا التقسيم يهدف إلى شرح التصنيع في البلدان الأقل نموا. وقد بدأ العالم نظرية النظم لايمانويل والرشتاين، من بين الكتابات الأخرى، وتحليل النظم العالمية (دورهام نورث كارولاينا : مطبعة جامعة ديوك، 2004)، ويركز على المساواة باعتبارها كيانا منفصلا عن النمو في التنمية، ويدرس تغير في النظام الرأسمالي العالمي. واحد السمة المميزة لهذه النظرية هو انعدام الثقة في الدولة وعرض الذي ينظر إلى الدولة على أنها مجموعة من النخب والتصنيع التي لا يمكن مساواته مع التنمية. للخروج من هذه الحركات المعادية للنظرية منهجية الجذعية التي تحاول عكس حيث عدم المساواة في النظام الديمقراطي من خلال الحركات الاجتماعية والعمل.

[نظرية الدولة[عدل

هذا القسم لا أذكر أي مراجع أو مصادر. الرجاء المساعدة على تحسين هذا الباب بإضافة الاستشهادات لمصادر موثوق بها. يجوز الطعن لم تنسبه إلى مصدر المواد وإزالتها. (سبتمبر 2009) ردا على عدم الثقة في الدولة في نظرية النظم العالمية، ونظرية الدولة. وتستند نظرية الدولة بناء على الرأي القائل بأن الاقتصاد وتتشابك مع السياسة، وبالتالي فإن فترة من اقلاعها في التنمية هي فريدة من نوعها في كل بلد. أكدت دولة نظرية آثار العلاقات الطبقية وقوة واستقلالية الدولة عن نتائج تاريخية. وهكذا، والتنمية تنطوي على تفاعلات العلاقات بين الدولة والطبقة الاجتماعية، لأن العلاقات وطبيعة تأثير الدولة على قدرة الدولة على وظيفة. التنمية يتوقف على استقرار الدولة ونفوذها وخارجيا وكذلك داخليا. المنظرون الدولة نعتقد أن هناك حاجة إلى دولة قادرة على التنمية عن طريق السيطرة على عملية التنمية داخل دولة واحدة

[نظرية التنمية غير المتوازنة والمشتركة[عدل

المادة الرئيسية : التنمية غير المتوازنة والمشتركة التنمية غير المتوازنة والمشتركة هو مفهوم الماركسية لوصف ديناميات العام لتاريخ البشرية. كانت في الأصل تستخدم من قبل ليون تروتسكي الثورية الروسية حول منعطف القرن 20، عندما كان تحليل الاحتمالات التي كانت موجودة التنموية للاقتصاد والحضارة في الإمبراطورية الروسية، والمستقبل المحتمل للنظام القيصري في روسيا. كان أساس استراتيجيته السياسية من الثورة الدائمة، وهو ما يعني رفضا لفكرة أن المجتمع البشري وضعت حتما من خلال تسلسل أحادي خطي "المراحل" الضرورية. في البداية، ويقصد تروتسكي هذا المفهوم فقط لوصف نمط السمة التطورية في التوسع في جميع أنحاء العالم من نمط الإنتاج الرأسمالي ابتداء من القرن 16، من خلال نمو السوق العالمي الذي كان يربط الشعوب أكثر وأكثر والأراضي معا من خلال التجارة، والهجرة والاستثمار. وكان تركيزه أيضا أساسا في البداية عن تاريخ الإمبراطورية الروسية، حيث أهم التطورات العلمية والتكنولوجية المتقدمة تعايش مع الثقافات البدائية ، وقال انه معمم على نحو متزايد لمفهوم التنمية غير المتوازنة والمشتركة sو 1930 sللغاية والخرافات. ومع ذلك، في 1920 .في التاريخ البشري كله، وحتى في عمليات البيولوجيا التطورية، وكذلك في تشكيل شخصية الإنسان

[تطوير نظريات الاقتصاد[عدل

نشعر بالقلق وهناك عدد من النظريات مع الاقتصادات كيف تتطور مع مرور الوقت. بعض هذه النظريات ما يلي : الميزة النسبية : تتنبأ جميع البلدان مكاسب إذا متخصصون والتجارة في السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية. هذا صحيح حتى لو كان أمة واحدة لديها ميزة مطلقة على بلد آخر. روستوفيان الإقلاع نموذج : نظرية التطور الخطي التي تجادل بأن التحديث الاقتصادي يحدث في خمس مراحل أساسية من طول متفاوتة—المجتمع التقليدية، وشروط مسبقة للاقلاع، الإقلاع، محرك الأقراص إلى النضج، وارتفاع الاستهلاك الشامل. هارودز، دمر النموذج : يوضح معدل النمو في الاقتصاد من حيث مستوى الادخار والإنتاجية لرأس المال. النموذج المزدوج القطاع : يوضح نمو اقتصاد البلدان النامية من حيث انتقال العمالة بين (القطاعات، والقطاع التقليدي الزراعي والقطاع الصناعي الحديث. (المعروف أيضا باسم نموذج لويس

هي نظرية إقتصادية تم تصورها في الثمانينيات كبديل لإدخال الرفاهية على الإقتصاد.. في هذا النهج ، يجمع أمارتيا سين ومارثا نوسباوم مجموعة من الأفكار التي كانت مستبعدة سابقًا (أو لم تكن مصاغة بشكل ملائم) في النهج القديم. ويركز هذا .النهج على قدرة الفرد على مايمكن أن يفعله

[تقييم النهج[عدل

: كبداية قام سين بالجدال حول خمسة مكونات

1. .اهمية الحريات الحقيقية في مساعدة الفرد
2. .أهمية الفروق الفردية في القدرة على تحويل الموارد إلى أنشطة قيمة
3. .أنشطة طبيعية متعددة الأنواع تؤدي إلى السعادة
4. .التوازن بين العوامل المادية وغير المادية في تقييم الرفاهية البشرية
5. .الاهتمام بتوزيع الفرص داخل أفراد المجتمع

بعد ذللك ، بالتعاون بشكل خاص مع الفيلسوف السياسي مارثا نوسباوم ، واضعي السياسات التنموية سودهير أناند والاقتصادي جيمس فوستر قام سين بجعل نهج القدرة سائد كنموذج للجدل السياسي في التنمية البشرية حيث ألهم بإنشاء قائمة التنمية .البشرية للأمم المتحدة

بالإضافة إلى ذلك ، تم تفعيل هذا النهج مع التركيز على البلدان ذات الدخل المرتفع من قبل بول أناند وزملائه. علاوة على ذلك ، منذ إنشاء جمعية التنمية والقدرات البشرية في أوائل عام 2000 ، تمت مناقشة هذا النهج كثيرًا من قبل المنظرين السياسيين ، والفلاسفة ، ومجموعة من علماء الاجتماع ، بما في ذلك أولئك الذين لديهم اهتمام خاص بالأنسان. الصحة.

يؤكد النهج على القدرات الوظيفية ("الحريات الموضوعية" ، مثل القدرة على الحياة للشيخوخة ، أو الانخراط في المعاملات الاقتصادية ، أو المشاركة في الأنشطة السياسية) ؛ يتم تفسيرها من حيث الحريات الموضوعية لدى الناس سببًا في تقدير القيمة ، بدلاً من المنفعة (السعادة ، تحقيق الرغبة أو الاختيار) أو الوصول إلى الموارد (الدخل ، السلع ، الأصول). يُفهم الفقر على أنه حرمان من القدرات. من الجدير بالذكر أن التركيز ليس فقط على كيفية عمل البشر فعليًا ولكن أيضًا على امتلاكهم للقدرات ، وهو خيار عملي "لتحقيق النتائج التي يقدرونها ولديهم سبب للقيمة". يمكن حرمان كل شخص من هذه القدرات بطرق عديدة ، على سبيل المثال بالجهل ، أو القمع الحكومي ، أو نقص الموارد المالية ، أو الوعي الزائف.

يؤكد هذا النهج على رفاه الإنسان على أهمية حرية الاختيار ، وعدم التجانس الفردي والطبيعة المتعددة الأبعاد للرعاية. من نواحٍ مهمة ، يتّسق هذا النهج مع التعامل مع الاختيار في إطار نظرية المستهلك الاقتصادي الجزئي التقليدي ، على الرغم من أن أسسه المفاهيمية تمكنه من الاعتراف بوجود المطالبات ، مثل الحقوق ، التي تهيمن بشكل اعتيادي على المطالبات القائمة على المنفعة (انظر سين 1979).

المصطلحات الرئيسة

وظائف

بالمعنى الأساسي، تتكون الوظائف من "الأحوال والأفعال". وكنتيجة لذلك، قد ينظر إلى المعيشة على أنها مجموعة من الوظائف المترابطة. أساسا، وظائف هي الدول والأنشطة المكونة لكون الشخص. يمكن أن تختلف الأمثلة على الوظائف من أشياء أساسية، مثل أن تكون صحياً، وأن يكون لديك عمل جيد، وأن تكون آمنًا، إلى أحوال أكثر تعقيدًا، مثل السعادة، واحترام الذات، والهدوء. وعلاوة على ذلك، يدعي أمارتيا صن أن الوظائف ضرورية للفهم الكافي لنهج القدرة؛ يتم تصور القدرة باعتبارها انعكاسا لحرية تحقيق وظائف قيمة.

وبعبارة أخرى، فإن الوظائف هي موضوعات القدرات المشار إليها في النهج: ما نحن قادرون عليه، نريد أن نكون قادرين، أو يجب أن نكون قادرين على أن نكون و / أو نفعل. لذلك، فإن مجموعة المختارات من الوظائف، ما هي، هي جزء من مجموعة قدراتها الكلية - الوظائف التي كانت قادرة على القيام بها. ومع ذلك ، يمكن أيضا تصور الوظائف بطريقة تشير إلى قدرات الفرد. الأكل ، والجوع ، والصوم سيكون بمثابة وظائف، لكن أداء الصيام يختلف اختلافاً كبيراً عن الجوع لأن الصيام، بخلاف التجويع، ينطوي على خيار ويفهم بأنه يختار التجويع على الرغم من وجود خيارات أخرى. وبالتالي، فإن فهم ما يشكل وظائف يرتبط ارتباطًا وثيقًا بفهم القدرات، كما هو محدد في هذا المنهج.

القدرات[عدل]

القدرات هي مجموعة بديلة من الوظائف التي يمكن تحقيقها من قبل الشخص. تتكون صيغ القدرة من جزأين: الوظائف وحرية الفرص - الحرية الجوهرية لمتابعة توليفات وظيفية مختلفة. نهاية المطاف ، تدل القدرات على فرصة الشخص وقدرته على توليد نتائج قيمة ، مع الأخذ في الاعتبار الخصائص الشخصية والعوامل الخارجية ذات الصلة. الجزء المهم من هذا التعريف هو "حرية تحقيق" ، لأنه إذا كان للحرية قيمة مفيدة فقط (قيمة كوسيلة لتحقيق غاية) ولا قيمة جوهرية (قيمة في حد ذاتها) لرفاهية الشخص ، يمكن ببساطة تحديد قيمة المقدرة المحددة ككل بقيمة توليفة الشخص الفعلية من الوظائف. لا يعترف هذا التعريف بكامل قدرة الشخص على فعله وحالته الحالية نتيجة لطبيعة الخيارات المتاحة له. وبالتالي ، فإن القدرة التي حددها هذا النهج لا تتعلق فقط بالإنجازات ؛ بدلا من ذلك ، حرية الاختيار ، في حد ذاتها ، له أهمية مباشرةلنوعية حياة الشخص.

على سبيل المثال ، الفرق بين الصيام والتجويع ، على رفاهية الشخص ، هو ما إذا كان الشخص يختار عدم تناول الطعام. في هذا المثال ، يتضاءل الأداء ، ولكن القدرة على الحصول على كمية كافية من الطعام هي العنصر الأساسي في تقييم الرفاه بين الأفراد في الولايتين. باختصار ، إن امتلاك نمط حياة ليس هو نفسه اختياره ؛ يعتمد الرفاه على كيفية ظهور نمط الحياة هذا.

أكثر رسمية ، في حين أن الجمع بين وظائف الشخص يمثل إنجازاتهم الفعلية ، فإن مجموعة قدراتهم تمثل حريتهم في الفرص - حرية اختيارهم بين مجموعات بديلة من الوظائف.

تم نشر ملحق لنهج القدرات في عام 2013 في الحرية والمسؤولية واقتصاديات الشخص . يستكشف هذا الكتاب المفاهيم المترابطة للشخص ، والمسؤولية والحرية في الاقتصاد والفلسفة الأخلاقية والسياسة. يحاول التوفيق بين العقلانية والأخلاقية للأفراد. إنه يقدم تفكيرا منهجيا (ظاهريا مقابل الفكر الكانتوني) بهدف إعادة إنسانية الشخص ، من خلال الإجراءات ، ومن خلال القيم والمعايير التي تؤدي إلى الحقوق والالتزامات المقابلة التي يجب أن يؤمر بها. يمتد الكتاب نهج القدرات في شكل حرج. وتنظر على وجه الخصوص في الحرية فيما يتعلق بالمسؤولية ، أي قدرة الناس على تطبيق القيود الأخلاقية على أنفسهم. على النقيض من ذلك ، فإن نهج قدرة سين يعتبر الحرية كعقلية اختيار وظيفية بحتة.

وكالة

يُعرِّف Amartya Sen أحد الوكلاء بأنه الشخص الذي يعمل ويحدث التغيير ، والذي يمكن تقييم إنجازه من حيث قيمه وأهدافه. يختلف هذا عن الاستخدام الشائع لمصطلح " عامل " الذي يستخدم في بعض الأحيان في علم الاقتصاد ونظرية الألعاب ليعني الشخص الذي يتصرف نيابة عن شخص آخر. تعتمد الوكالة على القدرة على اختيار شخص ما لوظائف واحدة ، وهو خيار قد لا يرتبط بالرفاهية الشخصية. على سبيل المثال ، عندما يختار شخص ما المشاركة في الصيام ، فإنهم يمارسون قدرتهم على تحقيق هدف يقدرونه ، رغم أن مثل هذا الاختيار قد لا يؤثر إيجابًا على الرفاهية البدنية . يشرح سين أنه لا يجب إرشاد الشخص كعميل من خلال السعي لتحقيق الرفاه. يعتبر إنجاز الوكالة نجاح الشخص من حيث سعيه لتحقيق أهدافه بالكامل.

لأغراض نهج القدرة ، تشير الوكالة في المقام الأول إلى دور الشخص كعضو في المجتمع ، مع القدرة على المشاركة في الأعمال الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ولذلك ، فإن الوكالة أمر حاسم في تقييم قدرات الفرد وأية حواجز اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية تحول دون تحقيق الحريات الأساسية. يشدد القلق على الوكالة على أن المشاركة، والنقاش العام ، والممارسة الديمقراطية ، والتمكين ، يجب تعزيزها إلى جانب الرفاهية.

أشار ألكير ودينيولين إلى أن الوكالة تترافق مع توسع الحريات القيمة. أي ، لكي يكونوا عملاء لحياتهم ، يحتاج الناس إلى الحرية في التعليم ، والتحدث علانية دون خوف ، والتعبير عن أنفسهم ، والربط ، وما إلى ذلك ؛ على العكس ، يمكن للناس إنشاء مثل هذه البيئة من خلال كونهم وكلاء. وباختصار ، فإن جانب الوكالة مهم في تقييم ما يمكن أن يفعله الشخص وفقًا لمفهومه عن السلعة.

مراجع

اعادة التصنيع

إعادة التصنيع

اذهب إلى التنقلاذهب إلى البحث

إعادة التصنيع هي العملية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لتنظيم الموارد الوطنية بغرض إعادة إنشاء الصناعات. ويتم التقدم في هذه العملية نتيجة الحاجة لإعادة تنشيط الاقتصاديات الوطنية.

محتويات

- تفسيرات1
- الأسباب وراء إعادة التصنيع2

- قائمة المؤيدين3
- انظر أيضًا4
- المراجع5
- وصلات خارجية6

[تفسيرات[عدل

كانت كل من الصين والهند ودول جنوب شرق آسيا تمثل قوة صناعية لفترات طويلة من التاريخ الإنساني.[1] وعانت هذه الدول والمناطق من عدم وجود الإنتاج الصناعي بسبب الاستعمار خلال القرون من الثامن عشر وحتى القرن العشرين. وبعد قرون عدة من استقلالها شرعت هذه الدول في استعادة دورها كدول صناعية. وخلال العقود الثلاث الأخيرة، زادت وتنوعت حصة هذه الدول في الناتج الصناعي الدولي.

والاستعانة بمصادر خارجية (GDP) وفي سياق انخفاض حصة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في إجمالي الناتج العالمي في التصنيع وتقديم الخدمات؛ فإن إعادة التصنيع تعتبر مقابلاً لمفهوم إلغاء التصنيع, وهي العملية التي يتم من خلالها نقل الصناعة, خاصة عملية التصنيع, خارج حدود البلاد والسعي للحفاظ على هذا الاتجاه.

[الأسباب وراء إعادة التصنيع[عدل

1. فيما يتعلق بالصناعات الأسيوية، فإن إعادة التصنيع هي عملية طبيعية للنمو الاقتصادي حيث تقوم القوى الصناعية السابقة الصين والهند ودول جنوب شرق آسيا بإعادة بناء اقتصادياتها.

2. ويؤمن المدافعون عن إعادة التصنيع أن التصنيع والوظائف الصناعية الأخرى عليها طلب أكبر من الناحية الاجتماعية والاقتصادية أكثر من وظائف قطاع الخدمة أو القطاع المالي.

3. كما تدفع المخاوف العسكرية أو الأمن القومي سياسات إعادة التصنيع وتعكس الرغبة في الاكتفاء الذاتي والشعور بالخوف على الطرق التجارية وخطوط الإمداد عند اشتعال الصراعات.

4. وقد تعكس سياسات إعادة التصنيع القلق بشأن الميزان التجاري

اقتصاد الحالة الثابتة

اذهب إلى التنقلاذهب إلى البحث

المحتوى هنا ينقصه الاستشهاد بمصادر. يرجى إيراد مصادر موثوق بها. أي معلومات غير موثقة يمكن التشكيك بها وإزالتها. ((ديسمبر 2018

ميّز عن ركود اقتصادي.

، هو اقتصاد يتألف من رصيد ثابت من الثروة المادية (رأس (Steady-state economy :اقتصاد الحالة الثابتة (بالإنجليزية المال) وحجم سكاني ثابت. في الواقع، مثل هذا الاقتصاد لا ينمو. ويشير المصطلح عادةً إلى الاقتصاد الوطني لبلد معين، ولكنه ينطبق أيضا على النظام الاقتصادي لمدينة أو منطقة أو العالم بأسره. في وقت مبكر من تاريخ الفكر الاقتصادي، تأمل

الاقتصادي الكلاسيكي آدم سميث من القرن الثامن عشر مفهوم الدولة الثابتة للاقتصاد. ورأى سميث أن أي اقتصاد وطني في "الاستقرارية العالم سوف ينتقل عاجلا أو آجلا إلى حالة نهائية من".

إنتاجية

اذهب إلى التنقلاذهب إلى البحث

(توضيح إنتاجية انظر أخرى، لمعانٍ).

الكفاءة الإنتاجية هي العلاقة بين مدخلات العملية الإنتاجية من جهة وبين المخرجات الناتجة عن هذه العملية من جهة أخرى، حيث ترتفع الكفاءة الإنتاجية كلما ارتفعت نسبة الناتج إلى المستخدم من الموارد.[1][2][3] ويمكن القول أن رقم الانتاجية = كمية الانتاج/ساعات العمل الفعلية

محتويات

- 1 أهمية الكفاءة الإنتاجية
- 2 أوجه الكفاءة الإنتاجية
- 3 كيفية رفع الكفاءة الإنتاجية في المنشأة
- 4 انظر أيضا
- 5 المصادر

[عدل] أهمية الكفاءة الإنتاجية

إن ارتفاع الكفاءة الإنتاجية يعتبر أمرا مهما لكل من الفرد والمنظمة والمجتمع:

- فبالنسبة للفرد يؤدي ارتفاع كفاءته الإنتاجية إلى حصوله على أجر أعلى وبالتالي ارتفاع مستواه المعيشي.
- أما بالنسبة للمنظمة فنجد أن ارتفاع كفاءتها الإنتاجية يؤدي لتخفيض التكاليف الذي يتيح تخفيض الأسعار وتعزيز المركز التنافسي للمنظمة، وبالتالي زيادة الأرباح.
- أما بالنسبة للمجتمع فيؤدي ارتفاع الكفاءة الإنتاجية إلى زيادة حجم الإنتاج وتخفيض الأسعار وبالتالي ارتفاع المستوى المعيشي لأبناء المجتمع عموما.

[عدل] أوجه الكفاءة الإنتاجية

ويمكن النظر للكفاءة الإنتاجية من وجهين:

- الأول كمي ويعني كمية الإنتاج النهائي.

الثاني كيفي ويعني مدى الجودة المتوفرة في الشق الأول، ومن الضروري أخذ الشقين في الاعتبار عند القياس، لأنه ·
.لا فائدة من إنتاج كم كبير ولكنه ذو جودة منخفضة لا يلقى الطلب الكافي عليه في السوق

[كيفية رفع الكفاءة الإنتاجية في المنشأة[عدل

:ويمكن للمنشأة أن ترفع كفاءتها الإنتاجية بإحدى الطرق الآتية

· زيادة قيمة المنتج النهائي مع تخفيض قيمة الموارد المستخدمة.

· زيادة قيمة المنتج النهائي مع بقاء قيمة الموارد.

· زيادة قيمة المنتج النهائي مع زيادة الموارد المستخدمة بنسبة أقل.

· بقاء قيمة المنتج النهائي ثابتة وتخفيض الموارد المستخدمة.

· تخفيض قيمة المنتج النهائي مع تخفيض قيمة الموارد المستخدمة بنسبة أعلى.

سياحة مستدامة

تخطيط سياحي

اذهب إلى التنقلاذهب إلى البحث

التخطيط السياحي هو رسم صورة تقديرية مستقبلية للصناعة السياحية في بلد معين، وفق برنامج يسير على خطوات فترة زمنية محددة إما بعيدةأو قريبة المدى، مع تحديد أهداف الخطة السياحية لتحقيق تنمية سياحية مستدامة.

التخطيط السياحي لا يقتصر على الجهات الرسمية، وإنما يجب أن يُنظر إليه على أنه برنامج عمل مشترك بين القطاع العام والقطاع الخاص والأفراد والعاملين في قطاع الخدمات السياحية (المؤسسات ورجال الأعمال..)، والساكنة المحلية المضيفة، إلى ميدان التكوين السياحي، وكل المؤسسات والقطاعات والأفراد المرتبطين بالقطاع السياحي، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، هذا من جهة ومن جهة أخرى فالتخطيط السياحي يمتد ليشمل إشراك المستهلكين لهذه الخدمات وهم (السياح) سواء في إطار السياحة الداخلية أو الخارجية أو هما معا من اجل تحيق سياحة راشدة وسياحة منصفة ومسؤولة في إطار تنمية سياحية وتنمية إقتصادية تراعي مصالح الطرفين.

والتخطيط السياحي يمكن تعريفه على أنه الخطة أو البرنامج الذي يبتديء من مرحلة تحديد وصياغة الأهداف المراد تحقيقها، في فترة زمنية محددة، انتهاء بمرحلة التنفيذ والتطبيق لبرامج التخطيط السياحي، وما يمكن أن يشمله من تدخّلات وتعديلات في إطار التقويم والتقييم والتحليل والإستدراك.

سياحة مستدامة

اذهب إلى التنقلاذهب إلى البحث

السياحة المستدامة هو أحد أهم مفاهيم الصناعة السياحية وأحد أعمق أنواع السياحة الذي ظهر في سبعينيات القرن العشرين،[1] هو مفهوم قريب من السياحة البديلة والسياحة المسؤولة، يرمي إلى جعل الصناعة السياحية ضمن تنمية مستدامة "ذات تأثيرات إيجابية في خدمة التنمية المحلية دون التأثير على البيئة والمجتمع والاقتصاد".

محتويات

- مفهوم السياحة المستدامة1
- لمحة تاريخية2
- مفاهيم متعلقة بالسياحة المستدامة3
- مصادر ومراجع4
- وصلات خارجية5
- انظر أيضا6

[مفهوم السياحة المستدامة[عدل

.توجد عدة تعاريف للسياحة المستدامة، وتصب جميعها في نفس السياق

فحسب منظمة السياحة العالمية،

فالمبادئ التوجيهية للتنمية المستدامة وممارسات التدبير المستدام تنطبق على جميع أشكال السياحة في جميع الوجهات، بما " » «[في ذلك السياحة الجماعية ومختلف الأنماط السياحية الأخرى" [2

كما أن مبادئ الاستدامة تخص الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية الثقافية للتنمية السياحة. لضمان الاستدامة على المدى .الطويل، يجب موازنة هذه الجوانب الثلاثة بشكل رشيد

فهي تقتضي التوفر على رؤية متكاملة مع الجوانب الأخرى تعتمدها على المدى الطويل، فيما يخص تطورها وآثارها المختلفة (اجتماعيا وتراثيا واقتصاديا..) على المجتمعات المستضيفة. وتتطلب السياحة المستدامة رؤية تشاركية ومشاركة فعلية لكل .الأطراف المتدخلة من أجل تحقيق أهدافها ضمن إطار التنمية المستدامة

السياحة المسؤولة هي السياحة التي تتم وفقا لمبادئ عدالة اجتماعية واقتصادية مع احترام كامل تجاه البيئة والثقافة المستضيفة. وهي تدخل ضمن أحد مقومات السياحة المستدامة التي ترمي إلى جعل الصناعة السياحية ضمن تنمية مستدامة ذات تأثيرات .إيجابية في خدمة التنمية المحلية دون التأثير على البيئة والمجتمع والاقتصاد المحلي

وحسب التحالف الدولي للسياحة المسؤولة تحدد السياحة المسؤولة كل شكل من أشكال التنمية والتهيئة والأنشطة السياحية التي تحترم وتحافظ على الأمد الطويل على الموارد الطبيعية والثقافية والاجتماعية التي تساهم، بدورها، بشكل إيجابي وعادل في [تنمية وازدهار الأفراد الذين يعيشون ويقيمون بهذه الفضاءات.[1

وعموما يقصد بالسياحة المسؤولة، ذلك السلوك السياحي الذي يسوده الاحترام والانضباط نحو المجتمعات المضيفة ونحو البيئة والمعالم التراثية والتاريخية للمجتمعات المستضيفة. مسؤولية أخلاقية ومسؤولية مجتمعية ومسؤولية بيئية

سياحة منصفة

اذهب إلى التنقلاذهب إلى البحث

.يستعمل مصطلح "سياحة منصفة" أو "سياحة عادلة" أساسا في سياق التعامل بين الشمال والجنوب

والسياحة المنصفة والعادلة يمكن تعريفها على انها مجموع أنشطة الخدمات السياحية، التي يُقدمها الفاعلون السياحيون لمسافرين مسؤولين، على أن تكون الفوائد الاجتماعية والثقافية والمالية لهذه الأنشطة ملموسة محليا، وإيجابيا على الساكنة .المحلية، وموزعة بشكل متساو وعادل بين مختلف الأطراف

السياحة المنصفة أو العادلة، تدخل ضمن سياحة التضامن وهي عبارة عم مباديء وأخلاقيات، من أهدافها خلق فرص اقتصادية للمجتمع المحلي، والتبادل الثقافي الإيجابي بين الضيف والمضيف من خلال التفاعل الإيجابي، الحضاري والقافي وحماية البيئة، والمعالم التاريحية من خلال إبراز قيمتها وأهميتها التاريخية والحضارية والإنسانية..إلخ

تم الترويج لها لا سيما في البوسنة وفلسطين، وحتى في بلدان شمال أفريقيا مع الساكنة القروية المحلية، خصوصا من مؤيدي السياحة البديلة